



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب لعين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية , التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي و إحصاء



الموضوع :

استدامة الموازنة العامة في الدول الريفية
دراسة مقارنة بين نماذج الجزائر و النرويج
و الإمارات العربية المتحدة

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالب :

بن دحمان عماد الدين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

رئيسا	أ.د. وراد فؤاد	الأستاذ
مشرفا	د. حرطاني عبد المجيد	الأستاذ
ممتحنا	د. العققاق مصطفى	الأستاذ

السنة الجامعية : 2025-2026

كَلِمَةُ شُكْرٍ

الحمد لله و الشكر لله سبحانه وتعالى على إتمام هذه المذكرة و الصّلاة و السّلام على نبينا محمّد رسول الله ﷺ

أمّا بعد

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف: "حرطاني عبد المجيد"، الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة طوال فترة إنجاز هذه المذكرة، فكان خير عون ومرشد، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، على فضلهم بتخصيص وقتهم الثمين لقراءة هذا العمل ومناقشته، وما بذلوه من مجهود في تصحيحه وتقويمه.

رابعاً: أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة وعمال جامعة "بلحاج بوشعيب" بعين تموشنت، على ما يقدمونه من جهود جبارة في سبيل العلم والتعليم، فكل الشكر والتقدير لهم.

وأخيراً، أتوجه بجزيل الشكر إلى زملائي في الدفعة، وإلى جميع الطلبة والزملاء الذين ساهموا بأي حرف أو كلمة في إتمام هذا العمل، ولو بكلمة تشجيع أو دعاء صادق.

وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل جميع الطلاب والباحثين.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين... مصدر دعائي وسندي في الحياة.

إلى الأستاذ المشرف "حرطاني عبد المجيد"... صاحب الفضل في توجيهي وإرشادي.

إلى أساتذة جامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت... الذين كانوا نوراً في درب العلم.

إلى كل زملائي وأصدقائي... الذين رافقوني في رحلتي الجامعية.

وإلى كل من سأل عني بالدعاء أو أمدني بكلمة طيبة...

فهرس المحتويات

	الشكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
I	قائمة الجداول
III-II	قائمة الأشكال البيانية
IV-V	قائمة المختصرات
VI	الملخصات
د-١	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستدامة الموازنانية في الدول الربية	
8	
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الربي و الدولة الربية	
8-11	المطلب الأول: مفهوم الربي و أنواعه
11-12	المطلب الثاني: الاقتصاد الربي و خصائصه
13-14	المطلب الثالث: نظرية الدولة الربية
المبحث الثاني: مفاهيم حول الموازنة العامة و مؤشرات الاستدامة المالية	
14-15	المطلب الأول: الموازنة العامة و أهميتها
15-17	المطلب الثاني: عجز الموازنة و أنواعه
17-19	المطلب الثالث: الاستدامة المالية و مؤشرات
المبحث الثالث: الإطار النظري لتحديات إدارة الموارد الطبيعية	
20	المطلب الأول: المرض الهولندي
20-21	المطلب الثاني: لعنة الموارد

21-22	المطلب الثالث: نظرية الدخل الدائم
المبحث الرابع : التنويع الاقتصادي و الاستدامة المالية في الدول الربعية	
23	المطلب الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته
23-24	المطلب الثاني : أثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة المالية
24-25	المطلب الثالث : تجربة الدول محل الدراسة في التنويع الاقتصادي
26	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: المقارنة التحليلية و القياسية لاستدامة موازنة الجزائر، الإمارات العربية و النرويج	
28	مدخل للفصل
المبحث الأول: تحليل هيكل الموازنة، الاستدامة المالية ودرجة التبعية النفطية للدول الثلاث	
28-30	المطلب الأول : تشخيص هيكل الموازنة العامة للدول الثلاث
30-32	المطلب الثاني : تحليل الاستدامة المالية للدول الثلاث
32	المطلب الثالث : مقارنة الإعتماد على النفط كمورد في الدول الثلاث
المبحث الثاني : الإطار المؤسسي للصناديق السيادية	
33-41	المطلب الأول : مقارنة الصناديق السيادية (FRR, GPFG, ADIA)
41	المطلب الثاني : مقارنة حوكمة الصناديق السيادية لكل دولة
41-42	المطلب الثالث : تحليل استدامة الموازنة العامة للدول محل الدراسة
المبحث الثالث : المنهجية القياسية و اختبارات الإستقرارية (نموذج ARDL)	
42-49	المطلب الأول : كتابة معادلة النموذج و اختبار إستقرارية السلاسل
49-52	المطلب الثاني : تحديد فترات الإبطاء المثلى للنماذج
52-53	المطلب الثالث : اختبار التكامل المشترك عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test)
المبحث الرابع : نتائج التقدير و اختبار عدم التماثل و الاختبارات التشخيصية	
54-58	المطلب الأول : تقدير معلمات المدى الطويل والقصير

58-61	المطلب الثاني : اختبار تماثل أثر صدمات النفط في الأجلين القصير والطويل (Wald Test)
61-65	المطلب الثالث : اختبارات التشخيص و الإستقرار الهيكلي للنماذج الثلاثة
67	خلاصة الفصل الثاني
67-70	الخاتمة
71-76	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	مؤشرات الموازنة العامة للجزائر (2010-2025)	1
29	مؤشرات الموازنة العامة للإمارات العربية المتحدة (2010-2025)	2
29-30	مؤشرات الموازنة العامة للنرويج (2010-2025)	3
30	مؤشرات الاستدامة المالية للجزائر (2010-2025)	4
31	مؤشرات الاستدامة المالية للإمارات العربية المتحدة (2010-2025)	5
31	مؤشرات الاستدامة المالية للنرويج (2010-2025)	6
33	تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات الجزائري (2000-2024)	7
36-37	تصنيف أكبر الصناديق السيادية في العالم حسب حجم الأصول المدارة لسنة 2026	8
37	إجمالي أصول الصناديق السيادية للدول بالدولار (2026)	9
40	تطور قيمة صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي النرويجي وعوامل نموه (2015-2025)	10
41	مقارنة بين حوكمة الصناديق السيادية في الجزائر، النرويج، والإمارات	11
44-45	نتائج اختبارات الإستقرارية لديكي فولر المطور (ADF) عند المستوى	12
48-49	نتائج اختبارات الإستقرارية لديكي فولر المطور (ADF) عند الفروق الأولى	13
61	مقارنة النتائج القياسية لأثر صدمات أسعار النفط على رصيد الموازنة للدول الثلاث	14
61	نتائج اختبارات التشخيص للنماذج الثلاثة	15

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
32	تطور نسب الربيع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي في (الجزائر، النرويج، والإمارات) للفترة (1970-2021)	1
38	الدول الأولى عالميا من حيث كبر قيمة أصول صناديقها السيادية	2
39	نمو قيمة صندوق النرويج السيادي (GPF) عبر السنوات	3
50	فترات الإبطاء المثلى لنموذج الجزائر حسب معيار AIC	4
50	فترات الإبطاء المثلى لنموذج الإمارات العربية المتحدة حسب معيار AIC	5
51	فترات الإبطاء المثلى لنموذج النرويج حسب معيار AIC	6
52	نتائج اختبار الحدود لمتغيرات نموذج الجزائر	7
52	نتائج اختبار الحدود لمتغيرات نموذج الإمارات العربية المتحدة	8
53	نتائج اختبار الحدود لمتغيرات نموذج النرويج	9
54	نتائج تقدير معلمة المدى الطويل لنموذج الجزائر	10
55	نتائج تقدير معلمة المدى القصير لنموذج الجزائر	11
56	نتائج تقدير معلمة المدى الطويل لنموذج الإمارات العربية المتحدة	12
56	نتائج تقدير معلمة المدى القصير لنموذج الإمارات العربية المتحدة	13
57	نتائج تقدير معلمة المدى الطويل لنموذج النرويج	14
58	نتائج تقدير معلمة المدى القصير لنموذج النرويج	15
59	نتائج اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجل القصير لنموذج الجزائر	16
59	نتائج اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجل الطويل لنموذج الجزائر	17
60	نتائج اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجل الطويل لنموذج الإمارات	18
60	نتائج اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجل الطويل لنموذج النرويج	19
63	نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الجزائر (CUSUM)	20

63	نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الجزائر (CUSUMQ)	21
64	نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الإمارات (CUSUM)	22
64	نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الإمارات (CUSUMQ)	23
65	نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج النرويج (CUSUM)	24
65	نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج النرويج (CUSUMQ)	25

قائمة المختصرات

المختصر باللغة العربية	المختصر	المختصر باللغة الأجنبية
صندوق الثروة السيادي	SWF	Sovereign Wealth Fund
صندوق ضبط الإيرادات	Fonds de Régulation des Recettes	FRR
جهاز أبوظبي للاستثمار	Abu Dhabi Investment Authority	ADIA
صندوق التقاعد الحكومي العالمي	Government Pension Fund Global	GPFG
بنك النرويج لإدارة الاستثمار	Norges Bank Investment Management	NBIM
النموذج الذاتي التأخيري الموزع غير الخطي	Nonlinear Autoregressive Distributed Lag	NARDL
النموذج الذاتي التأخيري الموزع	Autoregressive Distributed Lag	ARDL
ديكي فولر المطور	Augmented Dickey-Fuller	ADF
مقياس أكايكي المعلوماتي	Akaike Information Criteria	AIC
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	IMF
اختبار بروش-باغان-غودفري	Breusch-Pagan-Godfrey	B-P-G
الارتباط الذاتي الشرطي المتغير التباين	Autoregressive Conditional Heteroskedasticity	ARCH
اختبار خطأ مواصفات معادلة الانحدار	Regression Equation Specification Error Test	RESET
مجموع التراكمي	Cumulative Sum	CUSUM
مجموع مربعات التراكمي	Cumulative Sum of Squares	CUSUMQ

LM	Lagrange Multiplier	مضروب لاغرانج
PIH	Permanent Income Hypothesis	فرضية الدخل الدائم
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
BBPG	Budget Balance as Percentage of GDP	رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
TEPG	Total Expenditure as Percentage of GDP	إجمالي النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
LOIL	Logarithm of Oil Price	اللوغاريتم الطبيعي لسعر النفط
CointEq	Cointegration Equation	معادلة التكامل المشترك
Exp	Expenditure	النفقات
Rev	Revenue	الإيرادات
NLB	Net Lending/Borrowing	صافي الإقراض/الاقتراض

الملخصات

الملخص باللغة العربية

تناولت الدراسة تحليلاً مقارناً لاستدامة الموازنة العامة في ثلاثة اقتصادات ريعية (الجزائر، الإمارات، والنرويج). ورغم اشتراكها في الوفرة النفطية، تباينت مساراتها نحو الاستقرار المالي؛ حيث نجحت النرويج والإمارات في بناء حوكمة مرنة وتنويع حقيقي امتص الصدمات، بينما استمر الانكشاف الهيكلي للموازنة الجزائرية لارتباطها العضوي بالريع وغياب الفعالية المؤسسية.

وقياسياً، باستخدام نموذج NARDL لسلسلة زمنية (1991–2023)، أثبتت النتائج وجود استجابة متماثلة شاملة للصدمات النفطية بالجزائر، مؤكدةً غياب آليات التحصين المالي. في المقابل، أظهرت النرويج حساسية انتقائية (عدم تماثل) تعكس كفاءة قواعدها الصارمة وفصل الثروة، بينما سجلت الإمارات استجابة حادة قصيرة الأجل تعكس ارتباط موازنتها هيكلياً بالنفط رغم مرونة اقتصادها الكلي وقدرته على التنويع.

الكلمات المفتاحية : استدامة الموازنة العامة، الاقتصاد الريعي، التنويع الاقتصادي، الصناديق السيادية، نموذج NARDL .

Abstract

This study conducts a comparative analysis of fiscal sustainability across three rentier economies (Algeria, the UAE, and Norway). Despite their shared oil abundance, their trajectories toward financial stability varied significantly; while Norway and the UAE succeeded in institutionalizing flexible governance and genuine diversification that absorbed shocks, the Algerian budget suffered from persistent structural exposure due to its organic linkage to rent and a lack of institutional efficacy.

Econometrically, using the NARDL model for the 1991–2023 time series, the empirical results proved the existence of a comprehensive symmetric response to oil shocks in Algeria, confirming the absence of financial insulation mechanisms. Conversely, Norway exhibited selective sensitivity (asymmetry), reflecting the efficiency of its strict fiscal rules and wealth decoupling, while the UAE recorded a sharp short-term response, indicating that its budget remains structurally tied to oil despite its macroeconomic flexibility and capacity for diversification.

Keywords : Overall Budget Sustainability, Rentier Economy, Economic Diversification, Sovereign Wealth Funds (SWFs), NARDL Model .

المقدّمة

1 - مقدمة:

تواجه العديد من الدول تحديًا يتمثل في الحفاظ على استقرار موازناتها العامة، خاصة في ظل تقلب أسعار النفط وعدم استقرار الإيرادات المرتبطة به، ويزداد هذا التحدي في الدول التي تعتمد بدرجات مختلفة على العوائد الريعية في تمويل نفقاتها العامة، غير أن تجارب الدول لا تبدو متشابهة، إذ استطاع بعضها تعزيز استدامتها المالية عبر تنويع الاقتصاد وتحسين إدارة الفوائض و عوائد الربح النفطي، في حين واجهت دول أخرى صعوبات أكبر في التحكم في العجز الموازني وتحقيق الاستقرار المالي. إذ تضع التقلبات المستمرة في أسواق الطاقة العالمية الدول المعتمدة على الربح النفطي أمام معادلة هيكلية معقدة ترتبط بمدى قدرة نظمها المالية على الصمود واستدامة موازناتها العامة ضد الصدمات الخارجية. وفي هذا السياق، تثير التجربة الجزائرية علامات استفهام حول مدى فاعلية أدواتها المالية ك"صندوق ضبط الإيرادات" في امتصاص هذه التقلبات، وكيفية ارتباط الإنفاق الحكومي بمسارات العجز والدين العام في المقابل، تقدم كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة نماذج مؤسسية ومالية مختلفة في إدارة الثروة النفطية والتعامل مع الصدمات السعرية للنفط، ومن هنا تبرز ضرورة دراسة مقارنة تربط بين الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية والواقع المؤسسي و التطبيق القياسي لهذه النماذج، للإجابة عن الإشكالية التالية:

2 - الإشكالية:

- إلى أي مدى تتباين استدامة الموازنة العامة بين الجزائر و الإمارات العربية و النرويج في ظل إختلاف طبيعة إدارة الموارد الريعية النفطية؟

- للإجابة على الإشكالية نقوم بصياغة التساؤلات الفرعية التالية :

- أ - كيف يساهم التنويع الاقتصادي في تباين استدامة الموازنة العامة بين الجزائر والإمارات والنرويج؟
- ب - هل هناك تباين جوهري في تأثير صدمات أسعار النفط على استدامة الموازنة العامة بين الدول الثلاث؟
- ج - كيف تساهم آليات إدارة الموارد الريعية في تفسير تباين استدامة الموازنة العامة بين الدول الثلاث؟

3 - فرضيات الدراسة :

- أ - كلما إرتفع مستوى تنويع الاقتصاد و انخفاض الاعتماد على الإيراد الربحي النفطي تحسنت استدامة الموازنة العامة.
- ب - تؤثر صدمات أسعار النفط سلباً على استدامة الموازنة في الجزائر بدرجة أكبر بسبب ارتفاع اعتماديتها على النفط.
- ج - كلما كانت آليات إدارة العوائد الريعية أكثر رُشداً و شفافية، كانت استدامة الموازنة العامة أقوى.

4 - أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل محددات استدامة الموازنة العامة في دول ذات درجات متفاوتة من الإعتماد على الموارد الريعية

من خلال مقارنة تجربة الجزائر و الإمارات العربية و النرويج، بما يسمح بتفسير الفوارق في الأداء المالي و المؤسسي و إستخلاص الدروس التي يمكن الإستفادة منها، مع إبراز أهمية التنوع الاقتصادي في دعم الاستدامة المالية.

5 - أهداف الدراسة :

المهدف الرئيسي : استخلاص الآليات المؤسسية والمالية الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار المالي و استدامة الموازنة العامة.
أهداف فرعية :

- بيان المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بالاستدامة المالية في الدول الريعية.
- التعرف على التحديات النظرية والمؤسسية التي تواجه إدارة الموارد الطبيعية (المرض الهولندي، لعنة الموارد، نظرية الدخل الدائم).
- التحليل القياسي لأثر تقلبات أسعار النفط على استدامة الموازنة باستخدام نموذج NARDL في الأجلين القصير والطويل.
- استخلاص التوصيات الكفيلة بتعزيز صمود الموازنة الجزائرية و حوكمة إدارتها.

6 - المنهج المتبع:

أ. المنهج الوصفي :

تم إستخدامه لبناء الإطار المفاهيمي والنظري عبر وصف وتحليل المفاهيم الأساسية كالريع، الاستدامة المالية، الموازنة العامة و انواع العجز الموازي، التنوع الاقتصادي و الصناديق السيادية والنظريات المفسرة لظواهر الاقتصاد الريعي.

ب. المنهج المقارن :

لمقارنة التجارب الثلاثة (الجزائر، النرويج، الإمارات) من ناحية التنوع الاقتصادي، هيكل الموازنة، ودرجة التبعية الريعية، و الصناديق السيادية التابعة لها.

ج. المنهج التحليلي :

لتحليل العلاقة بين مؤشر الاستدامة المالية و المتغيرات التابعة له، و علاقته بالصدمات الموجبة و السالبة لأسعار النفط بعد تقدير النماذج الثلاثة للدول باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (NARDL).

د. المنهج القياسي :

يستخدم نموذج NARDL للبيانات الزمنية السنوية (1991-2023) لقياس الأثر غير الخطي لتقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر الاستدامة المالية المستعمل)، مع فصل أثر الصدمات الموجبة عن السالبة.

7 - أسباب إختيار الموضوع :

- التباين بين النماذج : إذ تختلف الجزائر والنرويج والإمارات اختلافا جوهريا في الحوكمة المؤسسية وإدارة الثروة السيادية.

- التحديات الجزائرية الراهنة: يمر الاقتصاد الجزائري بمرحلة حرجة تتمثل في استنزاف صندوق ضبط الإيرادات، وتزايد الدين العام، و ضعف القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية.

- ندرة الدراسات المقارنة التي تجمع بين البعد المؤسسي و القياسي.

8- حدود الدراسة :

الحدود المكانية متمثلة في الجزائر، الإمارات العربية المتحدة و النرويج، إضافة إلى حدود زمانية إمتدت حسب توفر البيانات، مع الإعتماد على أهم مؤشرات الاستدامة المالية و التي ترتبط بالموازنة العامة و إستدامتها.

9 - الدراسات السابقة :

دراسة (Magdich et al.، 2021) : تهدف إلى تحليل كيفية نجاح النرويج في تجنب "لعنة الموارد" عبر بناء نظام مؤسسي وسياسي قوي وفصل الدخل النفطي عن ميزانية الدولة وبناء صناديق استثمارية طويلة الأجل للأجيال القادمة، تبنت الدراسة المنهج الوصفي و المقارن عن طريق تحليل البيانات التاريخية، وتوصلت إلى ضرورة تركيز الدول الريع على التنمية التعليمية، بالتوازي مع بناء منظومة حوكمة ورؤية قيادية رشيدة لإدارة العوائد النفطية، بهدف تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. دراسة (Meng & Telesca، 2025): استهدفت استكشاف كيفية دمج الصناديق السيادية في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وفق معايير الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG). واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي المقارن بين الصندوق النرويجي وجهاز أبوظبي للاستثمار. وتوصلت إلى وجود تحديات تواجه هذه الصناديق كالموازنة بين القيمة الاقتصادية والأهداف المستدامة وقضايا الحوكمة والشفافية. وأوصت بتعزيز هياكل الحوكمة، تحسين استراتيجيات الاستثمار وإدارة المخاطر للاندماج مع أهداف التنمية. كما توقعت أن تقود الصناديق السيادية التحول العالمي نحو الاستدامة مستفيدة من نمو أسواق التمويل الأخضر.

دراسة (Ghadhban, Haghighat et al.، 2026): تتناول هذه الدراسة العلاقة بين صدمات دورات أسعار النفط والاستقرار المالي في ست دول من أعضاء منظمة أوبك (إيران، المملكة العربية السعودية، العراق، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، وقطر) خلال الفترة ما بين 2002 و 2022، وتبنت الدراسة المنهج التحليلي و القياسي باستخدام منهجية "NARDL"، و تقترح الدراسة ما يلي : بناء قواعد مالية مضادة للدورات الاقتصادية، تعزيز دور الصناديق السيادية لتحويل الموارد النفطية المتقلبة إلى استثمارات مستدامة طويلة الأجل ،الإدارة الرشيدة للريع، ضرورة التنوع الحقيقي للاقتصاد و تجنب المرض الهولندي.

دراسة (بقة وعزالدين، 2024): تهدف إلى دراسة التنوع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، مع التركيز على نموذج الإمارات العربية المتحدة كحالة دراسية، تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأدوات التحليل الاقتصادي (مؤشر H.H). لقطاعات الإيرادات العامة والصادرات غير النفطية للفترة 2000-2020، وتوصلت إلى نجاح الإمارات في تقليل الاعتماد على النفط حيث

بلغت المساهمة الغير النفطية في الناتج المحلي 82.2% في 2020، وغو قطاعات حيوية كالخدمات المالية والسياحة والصناعة التحويلية، ومرونة الاقتصاد الإماراتي أمام تقلبات أسعار النفط العالمية.

دراسة (زيان، 2024): تهدف إلى دراسة دور الاستدامة المالية في تحقيق الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط، مع التركيز على حالة الجزائر. تبنت الدراسة المنهج التحليلي القياسي باستخدام برنامج Eviews و تطبيق نموذج ARDL للفترة 2000-2022، وتوصلت إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر وكبير على التوازن المالي في الجزائر، مع وجود صعوبة في تحقيق استدامة مالية حقيقية بعيداً عن الجباية البترولية، واقترحت إصلاح النظام الضريبي (الجباية العادية) وتنويع مصادر الدخل لتقليل العجز الهيكلي في الموازنة.

دراسة (جبارة، 2022) : تهدف إلى دراسة دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر، مع التركيز على العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات العادية والجباية البترولية وأسعار النفط كمتغيرات مفسرة، والنفقات العامة كمتغير تابع. تبنت الدراسة المنهج التحليلي القياسي من خلال اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL للفترة 2000-2020، وتوصلت إلى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن الموازنة العامة خلال فترة الدراسة في حالة استدامة هشة تعتمد على أسعار النفط، واقترحت تبني استراتيجية واضحة تهدف للتنويع الاقتصادي و إصلاح الإدارة الضريبية.

دراسة (بريوات و لعويوة، 2022) : استهدفت بيان مدى مساهمة الصناديق السيادية في معالجة اختلالات الموازنة بالدول النفطية. واعتمدت المناهج (التاريخي، الوصفي، والتحليلي) لمقارنة صناديق الجزائر، النرويج، وأبوظبي. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الصناديق أداة حتمية لإدارة الفوائض وحفظ حقوق الأجيال، مع تميز الصندوق النرويجي عالمياً في الأصول والشفافية، ونجاح جهاز أبوظبي في تحويل المورد الناضب لأصول مستدامة. وأوصت بعدم الاعتماد الكلي عليها لتمويل العجز، والإسراع في التنويع الاقتصادي، مع حتمية إعادة هيكلة صندوق ضبط الموارد الجزائري وتطوير سياسة استثمار فوائضه.

- أوجه التشابه بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية :

- اشتراك دراستنا مع أغلب الدراسات في معالجة معضلة "الريع النفطي"، وأثر تقلبات أسعار النفط على التوازن المالي، وحتمية التنويع الاقتصادي و أيضاً حوكمة الصناديق السيادية كمصادر لعجز الموازنة.

- التقاطع في الدول محل الدراسة، (الجزائر) كدراستي زيان (2024) و جبارة (2022)، و(الإمارات) كدراسة بقة وعزالدين (2024)، و(النرويج) كدراسة (Magdich 2021)، والثلاث معاً كدراسة بريوات و لعويوة (2022) حول صناديقها السيادية.

- أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية :

- ركزت أغلب الدراسات السابقة على دولة واحدة أو مقارنة ثنائية، بينما تميزت دراستنا بمقارنة ثلاثية متباينة مؤسسيا واقتصاديا.

- تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة مثل زيان (2024) و جبارة (2022) بالانتقال من نموذج ARDL الخطي إلى NARDL غير الخطي لفصل أثر الصدمات النفطية (الموجبة والسالبة).
- اختلفت دراستنا عن دراسة Ghadhban (2026) التي درست دول أوبك ككتلة تجميعية (Panel)، إذ فككت دراستنا كل دولة من دول محل الدراسة على حدة كسلسلة زمنية (Time Series) لإبراز الخصوصية الهيكلية لكل موازنة.
- القيمة المضافة للدراسة الحالية :
- التشخيص الدقيق لأثر الصدمات : تقديم مخرجات قياسية دقيقة تفصل بين (التمائل العضوي للجزائر في الأجلين، الحساسية الحادة للإمارات في الأجل القصير، والانضباط الانتقائي المستقل للترويج).
- التقييم المقارن لهياكل ومؤشرات استدامة الموازنة للدول محل الدراسة.
- التكامل المنهجي الهيكلي (المؤسسي و القياسي) : من خلال الربط بين نتائج ال NARDL و الأطر المؤسسية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للاستدامة
الميزانياتية في الدول الـريعية

مدخل للفصل :

يعد الفصل الأول حجر الزاوية في هذه الدراسة، إذ يتولى بناء الإطار المفاهيمي والنظري الذي تستند إليه التحليلات اللاحقة. فقبل الخوض في المقارنات التطبيقية والقياسية، يتعين توضيح المفردات الأساسية التي يدور حولها البحث، بدءاً من ماهية الريع كظاهرة اقتصادية، مروراً بتحليل طبيعة الدولة الريفية وآليات توزيع ثرواتها، وصولاً إلى مفاهيم الموازنة العامة وأبعاد الاستدامة المالية التي تشكل المعيار المركزي لتقييم أداء الدول محل الدراسة، كما يتناول الفصل الإطار النظري اختلالات الاقتصادات الريفية (المرض الهولندي، لعنة الموارد، نظرية الدخل الدائم)، ليختتم بدراسة دور التنويع الاقتصادي كآلية استراتيجية للخروج من التبعية المفرطة للريع النفطي.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الريفي والدولة الريفية.

المطلب الأول: مفهوم الريع وخصائص الاقتصاد الريفي.

1 - مفهوم الريع :

أ - لغة : ” يعني النماء والزيادة و أرفض مربعة غير خصبة ، والريع في الزراعة الذي يؤديه المستأجر إلى مالك الأرض من غلة الأرض مقابل إستغلال قواها الطبيعية” (مبارك، 2021، ص.1020).

أ - إصطلاحاً : أفاد البيلاوي (1979، كما ورد في مبارك، 2021) بأن المفهوم الاقتصادي المتداول بين طلبة الاقتصاد للريع انه هو عائد ملاك الأرض أو العقارات، وفي سياق التطور الفكري للمصطلح، يُعد "كارل ماركس" أول من لفت الانتباه إلى "الرأسمالية الريفية" كظاهرة تصف طبقة يتركز دخلها في ملكية الموارد لا الإنتاج.

- "أما التأصيل الاقتصادي المحكم للمفهوم فيعود إلى "ديفيد ريكاردو" الذي عرف الريع بأنه الدخل الإضافي الناتج عن الميزة النسبية للأرض مقارنة بالأرض الحدية، وهو المفهوم الذي اشتق منه لاحقاً ريع الموارد الطبيعية كالنفط والغاز" (ريكاردو، كما ورد في مبارك، 2021، ص. 1020).

- و يؤكد الفكر الاقتصادي أن جوهر الريع يكمن في الالاهجد، حيث ينفصل العائد المادي عن أي نشاط إنتاجي حقيقي، ويظهر ذلك بوضوح في الممارسات الاحتكارية التي تخلق فجوة كبيرة بين التكاليف الحدية وأسعار البيع. فالريع مفهوم يتطور تاريخياً لكنه يحافظ على سمته الأساسية كدخل غير ناتج عن العمل، سواء ارتبط بالموارد الطبيعية كالمعادن والنفط والغاز، أو بالمزايا السعرية الناتجة عن غياب المنافسة (مبارك، 2021).

2 - أنواع الريع :

1.2 ريع التنظيم (Regulation Rents) :

تنشأ عند وجود تأثيرات خارجية (Externalities) تسبب فجوة بين التكلفة الحدية الخاصة والاجتماعية، إذ تستخدم الحكومة

التنظيم كالضرائب أو الحصص لاستيعاب هذا التأثير، مما يسمح لها بالاستحواذ على الربح وتحقيق الأمثلة الاجتماعية دون خسارة في الرفاهية (Schwerhoff, Edenhofer, and Fleurbaey, 2020).

2.2 الربوع السياسية (Political Rents): وهي نوع من الربح تحصل عليه الدولة مقابل استغلال مكانتها أو مواقفها السياسية في الساحة الدولية. ويتمثل في المنح، الهبات، والمساعدات المالية التي تتدفق نتيجة الانحياز لدول كبرى، أو التصويت لصالح قضايا معينة، أو الانضمام لتحالفات عسكرية واتفاقيات استراتيجية (الكواز و حسين، 2019).

3.2 ربيع الاستثمار (Investment Rents):

تتقاطع ربيع الاستثمار مع الربوع السياسية، لكنها تختلف بكونها تعويضاً للمبتكر عن تكاليفه الثابتة ووسيلة لتصحيح فشل السوق، وتعتمد استثمارات البحث والتطوير على موازنة التكاليف والمخاطر مقابل عوائد براءات الاختراع، لذا يجب على الحكومة تحديد مدة حماية مثالية توازن بين تحفيز الاستثمار ومنع استغلال القوة السوقية بشكل غير فعال لفترات طويلة. (Schwerhoff, et al, 2020).

4.2 ربيع الاحتكار (Monopoly rents):

تنشأ من السيطرة على سلع غير قابلة للاستبدال (كالطاقة أو المواقع المميزة للأرض)، إذ يرى ماركس أن الرأسمالية تؤدي حتماً لتضخم هذه الربوع، وأن الحل الجذري ليس في الضرائب بل في "تأميم الأصول" وتأميم الربوع اقتصادياً (Mazzucato, Ryan-) (Collins, & Gouzoulis, 2023).

5.2 القوة السوقية (Market Power):

تنتج عن تركيز السوق تلقائياً بفعل "آثار الشبكة" (Network effects) أو السلوك العدواني المناهض للمنافسة، كما في شركات الإنترنت الكبرى. يزداد الربح مع زيادة القوة السوقية وهامش الربح (Barkai, 2016; De Loecker & Eeckhout, 2017,) (Schwerhoff, et al, 2020, as cited in 2018).

6.2 ربيع الموارد الناضبة (الاستخراجية):

تنشأ من موارد محدودة وغير متجددة كالنفط والغاز، وتدر ريعاً ناتجاً عن الفارق الكبير بين تكاليف الاستخراج المتدنية وأسعار البيع المرتفعة (كلفة البديل). يمثل هذا الربح عصب الحياة للدول المالكة، حيث يساهم بنحو (35%-40%) من ناتجها المحلي، مما يعكس اعتمادها الكلي على العائدات النفطية في تمويل موازنتها ونفقاتها العامة وخططها الاقتصادية (الكواز و حسين، 2019).

7.2 ربيع المساهمين (Shareholder Rents):

هو ناتج تحول حوكمة الشركات منذ الثمانينيات نحو "الربح السريع". يتم استخلاص القيمة عبر تضخيم أسعار الأسهم من

خلال "إعادة الشراء" (Buybacks) والديون، بدلاً من إعادة استثمار الأرباح في تطوير الشركة والإنتاج الحقيقي، مما يجعله ربيعاً مالياً بحتاً (Mazzucato, et al, 2023).

8.2 ريع المضاربات المالية:

يبرز هذا النوع في الاقتصادات المعاصرة نتيجة السعي وراء الربح السريع والسهل في الأسواق المالية، حيث يندفع المضاربون (وخاصة ذوي الدخل المحدود) نحو البورصة بمدخراتهم طمعاً في عوائد استثنائية تفوق دخولهم المهنية لسنوات. كما تساهم الحكومات في خلق ريع مالي آخر عبر إصدار سندات خزينة بفوائد عالية غير مبررة اقتصادياً، مما يضمن أرباحاً سهلة للمصارف وحملة السندات. يؤدي هذا النمط إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة حدة الفقر في المجتمع (إبراهيم، 2008، مشار إليه في الكواز و حسين، 2019).

9.2 الربوع الهامشية الداخلية (Inframarginal Rents):

تحدث عندما تتجاوز إيرادات الوحدات المنتجة تكاليفها نتيجة تحذب تكنولوجيا الإنتاج، ويؤكد (Varian, 2006, as cited) (Schwerhoff, et al, 2020) أنه في حالات الدخول الحر، يخصص هذا الربيع (فائض المنتج) لتغطية التكاليف الثابتة. 10.2 الربيع المطلق (Absolute rent): هو نتاج سلطة طبقة الملاك على المستهلكين في ظل ندرة مصطنعة أو مهيكلية، مما يسمح بنقل الفائض المالي دون زيادة حقيقية في القيمة الإنتاجية (Mazzucato, et al, 2023).

11.2 ربوع الندرة الناتجة عن محدودية العرض (Scarcity Rents from Bounded Supply):

تنشأ في السلع التي تزداد تكلفة إنتاجها مع زيادة الكمية، مما يجعل منحى العرض مائلاً للأعلى بشدة. تتولد هذه الربوع نتيجة وصول العرض لحدهوده، رغم أن السلعة ليست نادرة بالمعنى المطلق إذا كان بالإمكان إنتاج المزيد بتكلفة أعلى (Schwerhoff, et al, 2020).

12.2 ريع الخدمات:

تنتج الخدمة قيمة مضافة كالعادة، ويتقلص ريعها كلما كانت العلاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك. لكن ظهور "الوساطة" يؤدي إلى استحواذ الوسيط على القيمة المضافة دون بذل مجهود إنتاجي حقيقي، وهو ما يسمى "الربيع النهائي". وينشأ هذا الربيع تحديداً بسبب وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر، فبينما تُنتج الخدمة قيمة، يمثل دخل الوسيط ربيعاً يختفي بمجرد غيابه (حلايقه، 2004، نقلاً عن الكواز و حسين، 2019).

أنواع أخرى للربيع :

كما أشارت دراسة (Mazzucato, et al, 2023) إلى أنواع إضافية نذكر منها :

1. الربوع الشومبيتيرية (Schumpeterian Rents): هي مكافآت مؤقتة يحصل عليها المبتكرون نتيجة تميز منتجاتهم.

تُعتبر وقوداً لعملية "التدمير الخلاق" التي تطور الاقتصادات، حيث تلعب البنوك هنا دور "الرقب" الذي يوجه الائتمان لخلق "توليفات إنتاجية" جديدة.

2. ربيع براءات الاختراع و الابتكار : تُبرر قانونياً لتحفيز الابتكار، لكن النص يحذر من جعلها "قوية وعريضة" جداً، لأن ذلك يحولها من محفز للبحث إلى أداة لعرقلة المنافسة فيما يُعرف بـ "ريادة الأعمال غير المنتجة".

3. ربيع الخدمات المصرفية والمنصات الرقمية :

ربيع البنوك: تعتمد على وجهة القرض، فإذا مَوَّل الإنتاج الطويل الأجل فهو "صبر ومكافأة"، وإذا مَوَّل المضاربات فهو ربيع استخراجي.

الربيع الرقمية: تفرضها منصات الاحتكار (كوسطاء) مقابل "الوصول" للسوق. مستغلّة آثار الشبكة" لفرض رسوم لا تضيف قيمة للمنتج النهائي، بل تُعتبر دخلاً ناتجاً عن القوة السوقية البحتة.

المطلب الثاني: الاقتصاد الريفي و خصائصه

1 - مفاهيم حول الاقتصاد الريفي :

- تعريف 1 : " الاقتصاد الريفي يعني أن يعتمد بلدا ما يحوي على موارد طبيعية على استخراج تلك الموارد من باطن الارض والتصرف بها بما يعود بالفائدة المالية للبلد " (حميد، 2025، ص ص. 7-8)

- غير أن الاعتماد المفرط على هذا المورد يولد اقتصاداً رخواً قائماً على المقايضة التجارية، مما يخلق مجتمعاً استهلاكياً يهيمن فيه الاستيراد على حساب تغييب الصناعات التحويلية والزراعة، وهو نمط سائد في الدول النامية كالعراق والدول العربية (حميد، 2025).

- تعريف 2 : " الاقتصاد الريفي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة الى آليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كميّاه الامطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعية بيعه (بن مرزوق و زروقة، 2024، ص ص. 334-335).

2 - خصائص الاقتصاد الريفي :

إستعرضت دراسة (دينار، 2023) لمحة من أبرز الخصائص تم تلخيصها كما يلي :

- أحادية المورد وهشاشة الهيكل: الاعتماد الكلي على مصدر وحيد (كالنفط) كمحرك اصطناعي للاقتصاد، حيث تعجز بقية القطاعات عن الاستمرار دون دعم مباشر من عوائده.

- الدولة كـ "وسيط هيمنة": تراجع دور الضرائب وتعاضم دور الدولة كمالك وموزع وحيد للثروة، مما يمنحها سلطة مطلقة في توجيه النشاط الاقتصادي.

- استنزاف الموارد الناضبة: الارتهاق لشرة باطنية قابلة للنفاذ تخضع لتقلبات السوق العالمية، حيث تشكل هذه الإيرادات ما بين (60% - 80%) من الناتج المحلي الإجمالي.
- اختلال الإنتاجية والإنفاق: ضالة مساهمة الزراعة والصناعة مقابل انفجار في الإنفاق الحكومي الضخم المرتبط كلياً بحجم الربح المحقق.
- الثنائية والتبعية التكنولوجية: انعزال قطاع الموارد عن بقية الاقتصاد لاعتماده على رأس المال والتكنولوجيا المستوردة، مما يؤدي لتبعية تقنية للخارج وشيوع البطالة محلياً.
- لعنة الموارد والمرضى الهولندي: ضعف تنافسية الصادرات غير النفطية، وتفشي ثقافة الربح السريع (السعي وراء الربح) بدلاً من الإنتاج، وهو ما يعيق التنمية البشرية المستدامة.
- كما تطرقت دراسة (مبارك، 2021) لذكر خصائص أخرى ومن أهمها نذكر :
- الربح ليس الدخل الوحيد في الاقتصاد لكنه الأكبر (السائد).
- تنامي ظاهرة الالاحد والتي لا تقدر العمل ولا الجهد، إذ يتولد مع الوقت ظاهرة الفساد واستغلال المصالح العامة لتحقيق المصالح الخاصة.
- تراكم الربح يولد التراخي وعدم الانضباط في السياسة المالية مما ينتج عنه التبذير والفساد والرشوة.
- الطبقة السياسية الحاكمة من عائلة واحدة تمتد أفقياً، وأن العلاقات الاجتماعية تعتمد على القرابة في اختيار كبار موظفي الدولة ومساعدتهم.
- ثراء الدولة الريفية لا ينعكس بشكل متوازن على شرائح المجتمع المختلفة بسبب سوء توزيع الدخل القومي، كما يرتبط اقتصادها بالأزمات الاقتصادية العالمية ارتباطاً وثيقاً لاعتماد مواردها المالية على العائد الريفي .
- انخفاض الإنفاق على البحث العلمي والتقني.
- تحول النظام السياسي إلى نظام ديكتاتوري قمعي، حيث يتيح ربح النفط المتدفق فرصة التصرف والتفرد بالسلطة والمال والسلاح والبشر.
- ارتفاع الميل الحدي للاستيراد بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة من حيث الكلفة والجودة .

المطلب الثاني : الدولة الريفية وآليات توزيع الربح

1 - تعريف الدولة الريفية :

- "وفقاً لـ حسن مهداوي، فإن الدولة الريفية هي الدولة التي تحصل على أموالها من الخارج، والدولة الريفية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه من خلال الإنتاج، بل من عوائد خارجية، ويعتبر هذا المنظور أن الدخل النفطي هو ربح من

شركات النفط، وهي ريع خارجي غير مكتسبة ولا تتولد عن عمليات إنتاجية، مما يعني أن الدولة تقتات أو تعتمد في دخلها على الاقتصاد الخارجي" (Ochenane, 2021, p. 165).

- وأفاد الدكتور ياسر (2013) بأن الدولة الريعية هي التي تعتمد في إدارة شؤونها على إيرادات خارجية (سواء من بيع المواد الخام أو الخدمات الاستراتيجية)، دون الاعتماد على مجهود عمالي محلي كبير، وما يميز هذه الدول أنها تعيق التحول الديمقراطي وتمنع تطور المجتمع (كما ورد في Ochenane, 2021).

المطلب الثالث : نظرية الدولة الريعية

تأسست نظرية الدولة الريعية (RST) منذ أكثر من نصف قرن لتفسير استمرار الاستبداد وتعرش الديمقراطية. ورغم تحولات الدول الغنية بالموارد، خضعت النظرية لتعديلات مستمرة لتبقى حاضرة في النقاشات الأكاديمية، مع ضرورة إعادة تقييم قدرتها التفسيرية والتنبؤية اليوم (Walker, 2023).

و أضاف (Walker, 2023) أنه جاءت هذه الحجة رداً على فشل "نظريات التحديث" في الستينيات والسبعينيات، والتي لم تستطع تفسير الركود السياسي في الدول النفطية التي بدت أنظمتها جامدة عكس بقية دول العالم، وقد تبلورت بذور النظرية أولاً مع دراسة مهدوي (1970) لحالة إيران، ثم توسعت مع الببلاوي (1987) لتشمل الملكيات المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية.

يُعد مهداوي (1970) المؤسس الأول للنظرية، حيث عرّف الدول الريعية بأنها تلك التي تتلقى قدراً كبيراً من "الريع الخارجي" من دول أخرى، مؤكداً أن هذا الريع لا ينشأ من الإنتاج المحلي بل من مصادر أجنبية (Pantelias, 2024).

أما الببلاوي (1987)، فقد توسع في أطروحة مهداوي عبر أربعة عناصر لتعريف الدولة الريعية: هيمنة الريع على الاقتصاد، وكونه خارجياً يضعف الإيرادات المحلية، واستلام الحكومة المباشر له مما يمنحها سلطة تخصيصه، وهي خصائص تُنتج "العقلية الريعية". كما أشار إلى "ريع الدرجة الثانية" الناتج عن الاعتماد الخارجي، والذي يبرز في قطاعي العقارات والمضاربات المالية. (Pantelias, 2024).

في عام 1987، نشر الببلاوي ولوسياني عملهما الرائد، موضحين أن الثروة النفطية مكنت العائلات الحاكمة من تعزيز دورها الأوتوقراطي وهزيمة منافسيها التقليديين (كالتجار والقبائل) واستبدال دورهم بتقاسم الثروة، وأدى ذلك لتحرير دخل الدولة من الالتزامات المحلية فأصبح الاقتصاد "توزيعياً" لا "جباوياً"، واكتفت الدولة بـ "سياسة الإنفاق" بدلاً من بناء سياسة اقتصادية حقيقية (Beblawi & Luciani, 1987; Luciani, 1987, as cited in Shehab, 2021).

أثبت مايكل روس (2001، 2011) كما هو مكتوب في (Shehab, 2021) أن سيطرة الحكومة على الريع تمكنها من شراء الولاء العام وتجنب بناء مؤسسات ضريبية ومن خلال دراسة شملت 113 دولة، أكد أن للنفط أثراً شبط الديمقراطية، كما

قدم ديساي وآخرون (2009) نقلاً عن (Shehab, 2021) أدلة من 80 نظاماً على "المساومة السلطوية"، حيث تتنازل الشعوب عن الحقوق السياسية مقابل امتيازات الرفاهية.

من هذا نستخلص أن الثروة في الدول الريفية هي أداة استغلال و إستبداد لشعبها، باعتمادها سياسة الإنفاق بدل السياسة الجبائية، ما يقتل روح المشاركة السياسية و يقوي قبضة السلطة. و الفرق بين الاقتصاد الريفي و الدولة الريفية هو أن هذه الأخيرة عبارة عن نمط حكم يعتمد على عوائد الموارد الريفية الخارجية لتمويل نفقاته كما يكون لها السلطة في تخصيص هذه العوائد، أما الاقتصاد الريفي فهو نظام إنتاجي يتركز على استخراج الموارد الطبيعية وبيعها، و الإعتماد المفرط عليه يتسبب في هشاشة الهيكل الاقتصادي (خاصة من ناحية الصناعة و الإنتاج) و جعله ضحية تقلبات الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول الموازنة العامة ومؤشرات الاستدامة المالية

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة و أهميتها

1 - تعريف الموازنة :

- التعريف الأول : تُعد الموازنة أداة للتخطيط المالي تتضمن تقديرات الإيرادات والنفقات لسنة مالية، وتخضع لإعادة التقييم بناءً على المراجعات السنوية وظروف الدولة. ويمكن أن تكون خطة الموازنة في حالة عجز، أو فائض، أو متوازنة، وذلك اعتماداً على وضع الدولة من مرحلة التخطيط وصولاً إلى تحصيل الضرائب وصرف النفقات (Emana, 2025).

- التعريف الثاني : تُعد الموازنة العامة برنامج عمل الحكومة الذي يحمل دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية، تترجمها أرقام الإيرادات والنفقات والأهداف السنوية المراد تحقيقها، وتعتبر الأداة الرئيسية لإدارة الشأن العام ومواجهة التحديات عبر الاستخدام الأمثل للنفقات وتعظيم الموارد. كما تمثل أداة للمساءلة تتيح للمواطنين التحقق من انسجام الإنفاق مع أولوياتهم فهي لم تعد مجرد جداول حسابية، بل تجسيدا للسياسة المالية الهادفة لتحقيق الأهداف العامة في مختلف المجالات. (حمدان، 2025).

2 - أهمية الموازنة العامة :

تتمتع الموازنة العامة بأهمية بالغة في ترجمة تطلعات الدولة وتلبية حاجات المجتمع المتغيرة، إذ تتبنى الموازنة سياسات تهدف لإقامة المشاريع التنموية، والارتقاء بالخدمات الصحية والإسكانية، وتحفيز الاستثمار، فضلاً عن دورها في دعم البحث العلمي وتحسين التخطيط وتوفير قاعدة بيانات حيوية، و تعتبر الموازنة الأداة الرئيسية لتوزيع موارد الدولة وفقاً للأولويات الوطنية، ووسيلة فاعلة للرقابة على المال العام، كما تعمل على توجيه الاقتصاد الوطني والاستثمارات بما يتوافق مع السياسات العامة، سعياً لتخفيض عجز الموازنة والسيطرة على نسبة الدين العام، وضمان توازن الميزان الجاري لميزان المدفوعات. (عمر، 2026).

- وعليه يمكننا تقسيم أهمية الموازنة العامة إلى ثلاثة أقسام :

- أ. الأهمية السياسية : في كونها أداة الرقابة الشعبية التي يمارسها البرلمان على أعمال السلطة التنفيذية، حيث يمتلك صلاحية مناقشة برامج الحكومة وانتقادها، ومنع المبالغة في الاعتمادات المالية. فالموافقة على الموازنة تعني تحديد الثقة في الحكومة، بينما يتيح نقاشها مراجعة كيفية توزيع الأعباء المالية بين الفئات المختلفة، وتحديد الأولويات في تقديم الخدمات العامة الضرورية واستبعاد غير النافع منها (Almashhadani, Mohammed, & Hamad, 2025).
- ب. الأهمية الاقتصادية: تبرز أهميتها في تحقيقها لأهداف اقتصادية متعددة، كتوزيع موارد الدولة حسب أولوياتها، واستخدامها كأداة للرقابة على المال العام، وتوجيه الاقتصاد الوطني والاستثمارات حسب السياسات العامة للدولة، لتخفيض عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام وتوازن الميزان الجاري لميزان المدفوعات (عمر، 2026، ص. 3629).
- ج. الأهمية الاجتماعية: تبرز الموازنة كأداة لإعادة توزيع الدخل والثروة، من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل المرتفعة وتحويلها لصالح الفئات المنخفضة عبر سياسات الإنفاق، كإعانات البطالة والعجز والشيخوخة. كما تستخدمها الدولة لتوجيه الموارد، بفرض ضرائب مرتفعة على الأنشطة غير المرغوب فيها، مقابل دعم السلع والأنشطة التي تحقق أكبر نفع اجتماعي وكفاءة اقتصادية للمجتمع (Almashhadani, et al, 2025).

المطلب الثاني : عجز الموازنة و أنواعه

1 - مفاهيم حول عجز الموازنة :

أ - التعريف الأول :

"يشير عجز الموازنة إلى الحالة التي تتجاوز فيها إجمالي نفقات الحكومة الإيرادات التي تحققها خلال فترة مالية محددة، وعادةً ما تكون سنة واحدة. ومن منظور الاقتصاد الكلي، يمكن التعبير عن عجز الموازنة بأنه الفرق بين الإنفاق الحكومي والدخل الحكومي، المستمد أساساً من الضرائب، والإيرادات غير الضريبية، ومصادر الدخل العام الأخرى" (OECD, 2024) كما ورد في (Vintu, 2025, p. 1).

يشير العجز لوجود فجوة تمويلية تُغطى بالاقتراض، أو التوسع النقدي، أو الاحتياطات. ويميز الاقتصاديون بين أشكاله: المالي (النقص الإجمالي باستثناء الاقتراض)، الأولي (يستبعد فوائد الديون)، والهيكلية (يُعدّل مراعاة التقلبات الدورية للاقتصاد) (Blanchard & Johnson, 2013 كما ورد في Vintu, 2025).

ب - التعريف الثاني :

"يحدث عجز الموازنة عندما يكون إجمالي الإيرادات المحصلة من الضرائب، والمساهمات الاجتماعية، والمنح، والاعتمادات الجارية المخصصة للمساعدة، أو مصادر الإيرادات الأخرى، أقل من النفقات المقدرة في الموازنة" (Aisen & Hauner, 2008) كما ورد في (Emana, 2021, p. 10).

ج - تعاريف أخرى :

"يعد عجز الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث عموماً على مستوى مختلف الدول عندما يتجاوز الإنفاق العام الإيرادات القائمة، ويكون ذلك نتيجة لضعف التخطيط أو التقديرات الحكومية" (سعدي، 2019، ص. 12 مشار إليه في Al-Wuraimi, and Alwan, 2023, p. 166).

و يعرف عجز الموازنة بأنه "عجز الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد المصروفات المقدرة" (فلاديسلاف، 2005، ص. 8 نقلاً عن Al-Wuraimi, and Alwan, 2023, p. 166).

2 - أنواع عجز الموازنة :

1.3 العجز الجاري (Current Deficit):

يعبر هذا العجز عن حجم الموارد التي يحتاجها القطاع الحكومي ويلتزم بتمويلها عبر الاقتراض. ويُقاس بحساب الفرق الإجمالي بين كافة النفقات والإيرادات العامة لجميع الهيئات الحكومية، بعد استبعاد النفقات المخصصة لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة. وبعبارة أخرى، هو الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية، ويهدف بالأساس إلى تحديد صافي الاحتياجات التمويلية للحكومة من الأسواق المالية (الدردوري، 2013 كما ورد في Al-Wuraimi, and Alwan, 2023).

2.3 عجز الحكومة العام (Overall Deficit):

يُعرف عجز الحكومة العامة بأنه الفرق بين إيرادات الحكومة ومصروفاتها، بما في ذلك الدخل الرأسمالي والنفقات الرأسمالية (OECD, 2025).

كما أنه يعتبر المفهوم التقليدي أو الشائع للعجز المالي، الذي يقيس الفارق السلبي بين مبالغ الإنفاق الحكومي بما في ذلك مدفوعات الفائدة، مع استبعاد مدفوعات إطفاء الدين الحكومي (سداد أصل الدين) وبين الإيرادات الحكومية التي تشمل إجمالي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، دون أن تشمل إيرادات الاقتراض (Al-Wuraimi, and Alwan, 2023, p. 166).

3.3 العجز الأولي (Primary Deficit):

يُعد العجز الأولي مؤشراً حاسماً لتقييم استدامة المالية العامة، كونه يعكس الموقف المالي الأساسي للحكومة دون تحمل أعباء تكاليف الاقتراض السابقة. ويشير الفائض الأولي إلى أن الإيرادات الجارية تتجاوز النفقات (باستثناء الفوائد)، مما يُمكن الحكومة من خفض إجمالي رصيد الدين بمرور الوقت. في المقابل، يعني وجود عجز أولي أن هناك حاجة لاقتراض إضافي حتى قبل البدء بخدمة التزامات الديون القائمة. إن استمرار العجز الأولي قد ينذر بنقاط ضعف هيكلية في السياسة المالية، ويؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين، وزيادة الانكشاف على أزمات الديون، لا سيما في الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أو التي تواجه ظروف تمويل متقلبة (Blanchard & Johnson, 2013 كما ورد في Vintu, 2025).

4.3 العجز التشغيلي (Operating Deficit):

"يمثل هذا العجز احتياجات الاقتراض الحكومي بعد خصم جزء الفوائد المدفوع لتصحيح أثر التضخم . وبما أن أسعار الفائدة المدفوعة للدائنين تتضمن تعويضاً عن خسائر ارتفاع الأسعار، فإن هذا المقياس يُستخدم لإظهار الحجم الحقيقي للعجز في ظل الظروف التضخمية دون تضخيمه بأثر الفوائد الناتجة عن التضخم نفسه. (shami, 2025).

5.3 العجز الهيكلي (Structural Deficit):

"يحاول هذا المقياس استبعاد العقبات المؤقتة أو الاستثنائية التي تطرأ على الموازنة العامة للدولة، مثل انحرافات الدخل المحلي، وتقلبات معدلات الفائدة عن قيمها طويلة الأجل، وتغيرات الأسعار، كما يستبعد هذا المقياس حصيلة مبيعات الأصول الحكومية، لكونها تمثل إيرادات غير متكررة" (shami, 2025, p p. 3645).

6.3 العجز الدوري (Cyclical Deficit):

ينشأ العجز الدوري نتيجة التقلبات المؤقتة في النشاط الاقتصادي؛ ففي فترات الركود ، تنخفض الإيرادات الضريبية ويرتفع الإنفاق الاجتماعي (كإعانات البطالة) مما يوسع العجز. وعلى العكس، في فترات الانتعاش، يتقلص هذا العجز أو يتحول إلى فائض بفضل زيادة الإيرادات وتراجع الإنفاق العام المضاد للتقلبات الدورية. (Vintu, 2025).

7.3 العجز الخفي (Hidden Deficit):

"ينتج هذا النوع عن العمليات شبه المالية، مثل تقديم دعم لأسعار الفائدة أو تقديم ضمانات لسعر الصرف" (shami, 2025, p p. 3645).

8.3 العجز المحلي (Domestic Deficit):

"يتم حسابه بطرح المنح الخارجية والنفقات الحكومية من الإيرادات الحكومية، وهو يعكس الموقف المالي للحكومة" (shami, 2025, p p. 3645).

المطلب الثاني : الاستدامة المالية و مؤشراتهما

1 – تعريف الاستدامة :

الاستدامة هي فلسفة أو نهج أو ممارسة توجه استخدام موارد اليوم بطريقة فعالة، لضمان توافر هذه الموارد وكفايتها لتلبية احتياجات الحاضر واحتياجات الأجيال القادمة (Greenland 1997; Grant 2010) كما ورد في (Ozili, P. K., 2022). كما تُعرف الاستدامة أيضاً بأنها القدرة على اتخاذ قرارات مسؤولة في استخدام وتخصيص الموارد للأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، في محاولة لتحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية وبيئية منشودة (Grant 2010) كما ورد في (Ozili, P. K., 2022).

2 – تعريف الاستدامة المالية :

"كان بويتر (1985) أول من اقترح مفهوم الاستدامة المالية وعرفها بأنها حالة من البقاء والقدرة للمالية العامة للدولة" (shao, 2023, p. 324) و تعرف أيضاً بأنها " قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون الحاجة إلى إعادة

جدولة ديونها. وتعتمد المنهجية المتبعة في تحديد الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة مئوية محددة من الناتج المحلي الإجمالي كهدف مرصود (مع ترك الباب مفتوحاً لتعديل هذه النسبة) ” (الخليلي، 2011 نقلاً عن Ali, S. H. 2024, p. 108)، ويتسع هذا المفهوم ليشمل بُعدين أساسيين بُعد الملاءة المالية (Solvency) الذي يضمن بقاء الدين العام في مسار مستدام، وبُعد السيولة (Liquidity) الذي يضمن قدرة الحكومات على تلبية احتياجات التمويل الإجمالية عند استحقاقها (Cohen-Setton, J., Montiel, P., & Zoli, E., 2025). و أكدت سويستر (Madzarevic-Sujster, 2025, Slide 5) ”أن الاستدامة المالية تشير إلى المفهوم الأوسع لقدرة الحكومة على الحفاظ على مهامها (التزاماتها)، ومستوى إنفاقها، وضرائبها، وسياساتها المالية الأخرى على المدى الطويل، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة غير مستدامة في الديون أو يتطلب تعديلات جوهرية في المستقبل”. كما أوضحت المفوضية الأوروبية (European Commission, 2020, p.1) على أن الاستدامة المالية هي ”قدرة الحكومة على الاستمرار في سياساتها الحالية المتعلقة بالإنفاق والضرائب والسياسات الأخرى ذات الصلة على المدى الطويل، دون تهديد ملاءتها المالية أو العجز عن سداد بعض التزاماتها أو نفقاتها الموعودة.”

3 - مؤشرات الاستدامة المالية :

1. مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

لا شك أن المديونية العمومية تعد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس موقف المتانة المالية للدولة، ويستعمل في ذلك معيار اتفاقية ماستريخت (اتفاقية الاتحاد الأوربي لسنة 1992) الذي يشترط أن تكون نسبة الديون العامة الى الناتج المحلي الخام أقل من (60%)، وعموماً يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الخام تتسم بالاستقرار او التراجع التدريجي على المدى الطويل Ben Daas & Ragoub, 2018 كما ورد في الخليل و العركوب، 2025، ص. 43) وتمثل أهمية مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في إعطاء صورة إجمالية لعبء الدين العام المحلي وكذا لقوة واستقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام، ويعتبر بمثابة مؤشراً استرشادياً لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم ومدى قدرتها على سداد دينها العام (قروف والعمراوي، 2020، ص. 114).

2. مؤشر الفجوة الضريبية: يمثل الفرق بين الإيرادات الضريبية الفعلية والإيرادات الضريبية المتوقعة وفقاً للقدرة الضريبية للاقتصاد كلما زادت الفجوة الضريبية دلّ ذلك على ضعف التحصيل الضريبي والتهرب الضريبي أو عدم كفاءة النظام الضريبي مما يضعف الاستدامة المالية ويزيد من الحاجة إلى التمويل الخارجي (عابد وعطية، 2025، ص. 478).

3. مؤشر الفائض أو العجز الأولي لبيوتر (Buitter):

خلال حساب الفرق بين النفقات الحكومية بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات الحكومية دون الفوائد المتحصل عليها، وإن هذا المؤشر للموازنة العامة يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والاستدامة المالية، ومن

الناحية النظرية يشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولى تراكمي خلال مدة طويلة حيث تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة مع فوائده (Ferrucci & Penalver, 2003) مشار إليه في الخليل و العركوب، 2025، ص. 43).

4. مؤشر فجوة الإيرادات الحكومية:

لا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المؤشر ومؤشر الفجوة الضريبية السابق غير أن الأول يشتمل على الإيرادات الحكومية كافة ولا يقتصر على الإيرادات الضريبية كما هو الحال في مؤشر الإيرادات الضريبية، إذ يعد مؤشر الإيرادات الحكومية أحد المؤشرات التي تختبر أثر الدمج أو المزج بين سلوك السياسة المالية من إنفاق وضرائب ونمو إجمالي الناتج المحلي والتغيرات في الدين لعام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في التأثير على الاستدامة المالية وذلك من خلال مؤشر بلانشرد للمستوى الذي يجب أن يتحقق من الإيرادات الضريبية المستهدفة وقياس الفجوة بين المتحقق والمستهدف (Ferrucci & Penalver, 2003)، نقلا عن الخليل و العركوب، 2025، ص. 43).

5. منهج الدخل الدائم كاختبار للاستدامة المالية في اقتصاد نفطي:

يعد منهج الدخل الدائم من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الاستدامة المالية وذلك انطلاقاً من فرضية الدخل الدائم للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان والتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته بناءً على دخله الجاري وإنما على دخله الدائم والمتوقع الحصول عليه، وذلك ينطبق على الحكومات، فالدخل الدائم للدول النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها على تغطية نفقاتها في الأجل الطويل، والاستدامة المالية في البلدان ذات الاقتصاديات النفطية تقوم على أساس فك ارتباط الموازنة عن تقلبات أسعار النفط وعلى الأقل في الأجل المتوسط بما يتساق مع أهداف السياسة المالية في الأجل الطويل (Sturm et al., 2009)، كما ورد في الخليل و العركوب، 2025، ص. 44).

6. مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم والمصادر الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر على مدى كفاءة النظام الضريبي واستدامة الإيرادات الحكومية وارتفاع هذا المؤشر يدل على قدرة الدولة على تمويل نفقاتها دون الحاجة إلى الاقتراض المفرط (عابد و عطية، ص 478).

7. مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات: يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية من خلال عوائد صادراتها وارتفاع النسبة يشير إلى زيادة عبء الديون مما قد يؤثر على تصنيف الدولة الانتمائي ويزيد من مخاطر التعثر المالي (الحلو والجياشي، 2022، مشار إليه في عابد و عطية، ص 478).

- مؤشرات أخرى:

يمكن بناء مؤشرات أخرى إضافية تتوافق مع وضع الدولة قيد الدراسة، مثل مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (خاصة في الدول الربعية التي تعتمد على النفط)، وهناك مؤشر آخر وهو مؤشر تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، وغيرها

(Mahomet and Aziz, 2019 نقلا عن علي، 2024، ص. 110).

المبحث الثالث : الإطار النظري لتحديات إدارة الموارد الطبيعية

المطلب الأول : المرض الهولندي

تُشير "الأمراض الهولندية" إلى ظاهرة اقتصادية ارتبطت باكتشاف كميات ضخمة من الغاز والنفط في هولندا عام 1959. أدى هذا الاكتشاف إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، مما عزز قطاع الاستخراج لكنه أضعف تنافسية القطاع الصناعي، وتسبب في انهيار معظم الصناعات الرئيسية خلال الستينيات والسبعينيات.

يتكون هذا المفهوم من جزأين مترابطين: الأول يتعلق بالإنفاق، والثاني يتعلق بإعادة توظيف الأفراد (انتقال العمالة). حيث يميل الأفراد إلى تحقيق دخل أعلى، وزيادة نفقاتهم، وتوسيع استثماراتهم عندما تكون الموارد وفيرة، لا سيما في قطاعات مثل الإسكان والخدمات المحلية التي لا تخضع للتصدير. وترتفع قيمة العملة من الناحية الحقيقية نتيجة لهذا الارتفاع في الطلب، مما يجعل المنتجات الموجهة للتصدير أكثر تكلفة وأصعب في البيع دولياً (Bevan et al., 1999 كما ورد في Igbe, P. O., & Egbon, 2025).

بناءً على ذلك، أصبحت هذه الحالة نموذجاً معيارياً لـ "الموارد المعتمدة على الربح"، حيث تبدأ أعراض المرض الهولندي دائماً بزيادة استثنائية ومفاجئة في إيرادات الصرف الأجنبي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى (Dadgar, & Orooji, 2020).

و يعرف المرض الهولندي كما يلي :

– التعريف الأول : ” يُعد المرض الهولندي ظاهرة اقتصادية تحدث عندما تشهد دولة ما تدفقاً هائلاً وغير متوقع للنقد الأجنبي نتيجة اكتشاف أو استغلال مورد طبيعي. وقد يؤدي هذا التدفق لرأس المال الأجنبي إلى ارتفاع قيمة عملة البلاد، مما يجعل الصادرات أكثر تكلفة والواردات أقل ثمناً. ومن شأن ذلك أن يصعب المنافسة على الشركات الوطنية غير المعتمدة على الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والتوظيف ” (hassan, 2024, p.1)

– التعريف الثاني : “هو ظاهرة موثقة على نطاق واسع في البلدان الغنية بالموارد، حيث تؤدي طفرات التصدير في القطاع الأولي (الاستخراجي) في نهاية المطاف إلى إضعاف التنافسية والاستدامة طويلة الأجل للقاعدة الصناعية” (Rodríguez Abraham et al., 2026, p. 2).

الفرع الثاني : لعنة الموارد

" تحظى لعنة الموارد الطبيعية باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، وهي ظاهرة تصيب البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية كما تتمتع بنمو اقتصادي ضعيف مقارنة بالدول التي لا تمتلك تلك الموارد الطبيعية، ووجود وفرة في الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة تحقيق النجاح الاقتصادي إذا كانت بيئة الأعمال غير ملائمة وتعاني من عدم الاستقرار السياسي والسياسات الفاشلة،

مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات وتشتيت الجهود لاستغلال الموارد الطبيعية بشكل فعال" (صحراوي و عدوكة، 2025، ص. 336).

" أول من صاغ هذا المصطلح (لعنة الموارد الطبيعية "natural resource curse" هو (Auty and Warhurst 1993) للإشارة إلى المفارقة القائلة بأن البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن وما إلى ذلك من الموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أقل ونتائج تنمية أسوأ من البلدان ذات الموارد الطبيعية الأقل" (حجيرة، 2022، ص. 394).

- تعريفاتها :

- التعريف 1 :

عرفها كل من Dadgar و Orooji (2020) على أنها تشير إلى وجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، و أنه على الرغم من أن لعنة الموارد ليست عاملاً حصرياً للتخلف (أو نقص التنمية)، إلا أنها مسؤولة عنه جزئياً، فهي تُعد عنصراً مكملاً للمرض الهولندي والدولة الريفية.

- التعريف 2 :

" تصف نظرية "لعنة الموارد"، التي أرسى معالمها ساكس ووارنر (2001)، كيف يمكن للاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية أن يعيق التنمية الاقتصادية الشاملة. ويحدث ذلك لأن الاعتماد على مورد واحد يحد من الابتكار، والتنوع الاقتصادي، والنمو المؤسسي، مما يخلق حلقة مفرغة من المشاشة تجاه تقلبات السوق" (Abdelkawy, 2024, p2).

الفرع الثالث : نظرية الدخل الدائم :

تعد "فرضية الدخل الدائم" (Permanent Income Hypothesis)، التي اقترحها ميلتون فريدمان لأول مرة في الخمسينيات من

القرن الماضي، نظرية بالغة الأهمية في مجال الاقتصاد الكلي (Yun, Samsu, Yassin, Taasim, and Madli, 2023).

حيث اعتبر فريدمان أن الاستهلاك الدائم دالة في الدخل الدائم، واستنتج من خلال تحليله لفرضية الدخل الدائم أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل (الحوتة، 2021، ص. 89).

واستناداً إلى هذه الفرضية (PIH)، يميل الأفراد إلى تقليل مدخراتهم عندما يتوقعون ارتفاع دخلهم في المستقبل، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين هذين العاملين (Ekang, udo, akpan, and sunday, 2026 , p. 431).

وفي عام 1963 طور فريدمان فرضية الدخل الدائم بربط الاستهلاك بالتوقعات المستقبلية بدلاً من الدخل الجاري، مفترضاً أن الأفراد يسعون لتمهيد استهلاكهم وتعديله فقط استجابة للتغيرات الدائمة. ومع نقد لوكاس (1976) لنماذج الإبطاء، قدم

هول (1976) "التوقعات الرشيدة"، مجادلاً بأن الاستهلاك يستوعب مسبقاً كافة المعلومات المتاحة، مما يجعله يتبع مسار 'السير العشوائي' بمعزل عن تقلبات الدخل الجاري (الحوتة، 2021).

وفي الوقت نفسه، قام روبرت هول (1978) باشتقاق فرضية الدخل الدائم من نظرية رياضية مستخدماً السلوك المشترك للاستهلاك والدخل والادخار. وفي دراسة أخرى ذات صلة، تم اعتماد هذه المتغيرات الثلاثة (الاستهلاك، والدخل، والادخار) للتنبؤ بمسار الاقتصاد الأمريكي في عام 1994 (Ekang, et al, 2026, p. 431).

- تعريفاتها :

- التعريف 1 :

تقتضي نظرية الدخل الدائم على أن السلوك الإنفاقي للأفراد يعتمد على متوسط دخلهم على المدى الطويل بدلاً من دخلهم الحالي، أي أن الأفراد يعدلون أنماط إنفاقهم بناءً على دخلهم المتوقع مدى الحياة، وليس بناءً على التقلبات المؤقتة في الدخل (Yun, et al, 2023, p)

- التعريف 2 :

تستند نظرية الدخل الدائم على فرضية جوهرية مفادها أن الاستهلاك والدخل كل منهما يتكون من الدخل الدائم والدخل المؤقت والاستهلاك الدائم والاستهلاك المؤقت، وأن الاستهلاك الجاري يعتمد بشكل أكبر على الدخل الدائم وعلى الاستهلاك السابق أكثر من الدخل الجاري. والحجة في ذلك أن الأسر سوف تخطط لاستهلاكها على أساس دخلها المتوقع في المستقبل وعلى التوقعات الرشيدة Rational Expectations وليس على دخلها الجاري، حتى عندما تتعرض للصدمات الاقتصادية (الحوتة، 2021، ص 89) .

- نستنتج مما سبق أن مصطلح "لعنة الموارد" يجسد مفارقة تعيق النمو الاقتصادي رغم الوفرة الطبيعية ما ينجم عنه هشاشة في الهيكل الاقتصادي ، أما المرض الهولندي يتسبب في إنحيار القطاع الصناعي ويصبح الاقتصاد غير قادر على الاستمرار بدون الإيراد الريفي، بينما نظرية الدخل الدائم تعتمد على مبدأ التخطيط المستقبلي بدلاً من الاستجابة اللحظية، حيث تُوجه الأسر إلى تنظيم الإنفاق بناءً على متوسط الدخل المتوقع طويل الأجل، مما يحمي مستوى المعيشة من مخاطر التذبذبات والصدمات الاقتصادية المؤقتة.

المبحث الرابع : التنوع الاقتصادي و الاستدامة المالية في الدول الريفية

المطلب الأول : مفهوم التنوع الاقتصادي و أهميته

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أن يترجم أيضاً في صورة في تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي المداخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنوع مصادر الإيرادات العامة، كما أن التنوع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال، ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق" (UNFCCC, 1999, p. 1) كما أشير إليه في بلهادي و باسعيد، 2024، ص. 8).

و يعرف أيضا بأنه "عبارة عن التقليل من نسبة المخاطر المتعلقة بالاعتماد على مورد واحد في الاقتصاد، ويساهم في خلق الثروة، وتحسين مستوى الدخل، عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، فالتنوع الاقتصادي يشير إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وكذلك تنوع الأسواق الخارجية" (شنة و حايك 2024، ص. 119).

كما أفاد كل من سعدي و شريف (2024) بأن "التنوع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط يشير إلى عملية الحد من الاعتماد على عائدات النفط والتوسع في مختلف قطاعات الاقتصاد، بهدف خلق هيكل اقتصادي أكثر توازناً واستدامة، والحد من التأثير بتقلبات أسعار النفط، وغالباً ما تنطوي استراتيجية التنوع الاقتصادي على تنوع القاعدة الاقتصادية بالاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الخدمات، السياحة" (ص. 150).

أما من منظور (Akram Esanov 2011) فإن "التنوع ينقسم إلى قسمين : تنوع اقتصادي وتنوع للصادرات، إذ عرف الأول على أنه: "العملية التي يصبح من خلالها الاقتصاد أكثر تنوعاً من حيث السلع والخدمات التي ينتجها" أما عن الثاني أي تنوع الصادرات : "فيشير إلى السياسات المعتمدة التي تهدف إلى تغيير مساهمة السلع في مزيج التصدير الحالي ، وتقديم منتجات جديدة في محفظة التصدير و/أو اقتحام أسواق جغرافية جديدة" (نقلا عن بلهادي و باسعيد، 2024، ص ص. 8-9).

المطلب الثاني : أثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية

أصبح التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية محل اهتمام الحكومات والاقتصاديين عالمياً نتيجة الأزمات والتقلبات المالية المستمرة. وتعتمد الدول الريفية ذات الاقتصاد الأحادي عادةً على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل موازنتها، ولأن أسعار الطاقة غير مستقرة، فإن أي صدمات في الأسعار تؤدي لزيادة العجز المالي، واضطرار الدولة لتقليص النفقات أو اللجوء للديون بعد تراجع الموارد عن تغطية معدلات الإنفاق العام، و لذلك تسعى هذه الدول لتحقيق الاستدامة المالية، لضمان استمرار سياسة الإنفاق في الأجل الطويل دون الحاجة للتكشف أو المخاطرة بفقدان الملاءة المالية والتعرض للإفلاس. ففقدان ثقة الأسواق المالية أو الدائنين يؤدي إلى توقف الإقراض أو رفع أسعار الفائدة وفرض شروط مشددة، مما يحرم الدولة من تحقيق استدامتها المالية المنشود (الدوسكي و العكروب، 2023).

ولهذا يستلزم البحث في أثر التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق الاستدامة المالية، أي قدرة الدولة على تمويل الموازنة وتغطية العجزات دون الاعتماد المفرط على مورد ناضب ومتقلب.

حيث خلصت دراسة (الدوسكي و العكروب، 2023) التي دارت حول أثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004-2020) الى ما يلي :

يتطلب تنوع مصادر الدخل في البلدان الريفية مساهمة ومشاركة القطاعات الإنتاجية الأخرى كروافد متوازنة مع القطاع الريفي السائد وإيراداته، بهدف تغذية الموازنة العامة ونجاح الاستدامة المالية.

وتأتي أهمية ذلك في ظل معاناة الموازنات العامة للدول الريعية من إشكالية حقيقية حول كيفية استدامة الموارد المالية المستمدة من الإيرادات النفطية أو فوائضها المالية، وعدم اللجوء إلى تنويع مصادر الدخل في ظل وجود عوائق وقيود، وأبرزها تفاقم حجم المديونية الخارجية والداخلية، مع احتمالية حدوث صدمات لأسعار النفط تؤدي إلى انخفاض كبير في الإيرادات الريعية خاصة وجميع الإيرادات العامة بشكل عام، يرافق ذلك زيادة في حجم الإنفاق الحكومي ضمن برامج وخطط طموحة تنتج عنها مستويات كبيرة من عجز الموازنة العامة.

ومن أجل تحقيق أثر إيجابي للتنويع الاقتصادي على الاستدامة المالية اقترحت دراسة (الدوسكي و العكروب، 2023) :
- الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية كل دولة على حدة، من خلال طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، وما تعاني منه من أزمات ومشاكل، وما تمتلكه من موارد وإمكانات.
- إعادة النظر في السياسات النقدية والمالية والتنسيق بينهما، بحيث لا يستند التنويع إلى توسيع كبير ومفرط في مستويات الإنفاق العام، أو زيادة مستمرة في نسب الدين العام.

المطلب الثالث : تجربة الدول محل الدراسة في التنويع الاقتصادي

- تجربة الجزائر:

تسلط دراسة طاهري طيبة (2025) بعنوان «مساعي الجزائر لتنويع اقتصادها من خلال خطة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2020-2024» الضوء على الصعوبات التي تواجهها الجزائر في مسار التنويع، وتخلص الباحثة إلى أن خطة الإنعاش الاقتصادي، رغم طموحاتها، تظل وحدها غير كافية لتحويل اقتصاد ريعي يزيد عمره عن 58 سنة إلى اقتصاد متنوع في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز أربع سنوات، فالإقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على المحروقات بنسبة تفوق 93% من إيرادات الدولة، مما يجعله رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وتُضاف إلى ذلك تحديات داخلية مثل عجز الميزانية، وتراجع قيمة الدينار، وبطالة مرتفعة بين الشباب تصل إلى 26%، فضلاً عن ضعف البنية التحتية واللوجستية. ورغم تحقيق بعض الإنجازات المحدودة، كارتفاع الصادرات غير النفطية من 1.34 مليار دولار سنة 2020 إلى نحو 3 مليارات خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2021، فإن هذه المؤشرات تبقى متواضعة أمام حجم التحديات البنيوية.

- تجربة الإمارات العربية المتحدة :

بيّنت دراسة (بقة و عز الدين، 2024) أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من الدول التي تعتمد اقتصادياً على النفط، إلا أنها اتخذت خطوات سباقية لضمان استقرارها رغم تقلبات الأسواق الدولية، لتصبح مثلاً يُقتدى به في تنويع مصادر الدخل والتحرر من هيمنة المحروقات عبر برامج تنمية طورت البنى التحتية وحفزت الاستثمارات الإنتاجية والخدماتية. وقد نجحت الإمارات كنموذج رائد في تبني استراتيجية تنويع شاملة، انتقلت بها من الاقتصاد الأحادي إلى اقتصاد المعرفة والابتكار، معتمداً

على سياسات متكاملة وفق المعايير الدولية، مما عزز ثقة الأسواق العالمية في قدرتها على مواجهة التحديات كالتقلبات المالية وتغير المناخ.

وبفضل استثمار العوائد النفطية في بناء اقتصاد متوازن، أصبحت الإمارات الأقل تضرراً بجهزات أسعار النفط. وبناءً على نتائج هذه الدراسة وتطبيق معامل "هرفندل هيرشمان"، تبين أن نجاح التجربة الإماراتية يكمن في اعتبار التنوع خطة متكاملة تشمل الإصلاح المؤسسي والاستثمار في الأفراد والبنى التحتية، حيث استطاعت الدولة خفض الاعتماد على النفط لتصل الإيرادات غير النفطية إلى 58.65% عام 2020. كما تميزت باستثمارات محلية ضخمة بفضل احتياطاتها القوية وقطاعها المصرفي المتين، مما مكّنها من توجيه الثروة لتطوير قطاعات الصناعة والتشييد وخلق فرص عمل مستدامة. وترتكز الاستراتيجية الإماراتية حالياً على قطاعات حيوية كالسياحة، التجارة، والابتكار الرقمي، مستندة إلى بنية تحتية عالمية أهلتها للحصول على المرتبة الثالثة عالمياً في تنوع الاقتصاد وسهولة الأعمال عام 2018. كما تصدرت عالمياً في مؤشر قلة تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار، وحصدت مراتب متقدمة جداً في جودة الطرق والبنية التحتية للنقل الجوي، مما يرسخ مكانتها كأحد أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم.

- تجربة النرويج :

من جانبها، تناولت عيدة أنور وسهيله هجرس (2025) في دراستهما «التجربة النرويجية كنموذج رائد في التنوع الاقتصادي» التجربة النرويجية التي تُعدُّ مرجعاً في مجال إدارة الموارد الطبيعية. وقد توصّلتا إلى أن النرويج ليست بالضرورة النموذج المثالي الذي يمكن نسخه حرفياً في بلدان أخرى كالجائر، نظراً للفروقات في السياقات الاقتصادية والمؤسسية، لكنها تقدّم دروساً جوهرية يمكن الاستفادة منها. فالنرويج اعتمدت منذ اكتشاف النفط على سياسة تدريجية قائمة على الحوكمة الرشيدة والشفافية، إذ أنشأت صندوقاً سيادياً (صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي) لحماية اقتصادها من تقلبات أسعار النفط وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة. وقد انعكس ذلك على هيكل الاقتصاد، حيث تراجع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 21.4% سنة 2010 إلى 14.3% سنة 2020، فيما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات لتصل إلى نحو 56.6%. كما ركزت النرويج على ربط قطاع النفط بالقطاعات الوطنية الأخرى، واستثمار جزء كبير من العائدات في التعليم والبحث العلمي، مما مكّنها من تطوير صناعات تنافسية خارج قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل الأول :

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للاستدامة المالية و الموازنة العامة والريع و أنواعه و كذا الاقتصاد الريفي و نظرية الدولة الريفية، فقد عُرف الريع اقتصادياً بأنه دخل يتحقق دون مساهمة إنتاجية حقيقية حتى لو كان مصدره الموارد الطبيعية أو الإمتيازات الناجمة عن الإحتكار، في حين يتميز الاقتصاد الريفي بعدة خصائص أبرزها: أحادية المورد، واستنزاف الموارد الناضبة، ثراء الدولة لا ينعكس بصورة متوازنة على مختلف شرائح المجتمع، التبعية التكنولوجية إلخ...، كما تطرق الفصل لأهمية الموازنة العامة كأداة للتخطيط والتوجيه، مع استعراض أنواع العجز المالي المختلفة والمؤشرات المستخدمة لقياس الاستدامة المالية، كما تناول الإطار النظري لإدارة الموارد الطبيعية (المرض الهولندي، نظرية لعنة الموارد و الدخل الدائم).

و في نهاية الفصل تطرقنا للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، مستعرضين تجارب الدول محل الدراسة: الجزائر التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط رغم مساعي التنويع، والإمارات التي نجحت في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، والنرويج التي اعتمدت سياسة تدرجية قائمة على الحوكمة الرشيدة والشفافية لحماية اقتصادها من تقلبات أسعار النفط.

من منظور استراتيجي، يمكن القول إن استدامة الموازنة العامة تتحقق عندما يكون هيكل الإيرادات متنوع ومستقر مع وجود مرونة في التحكم بالعجز الموازني و القدرة على تثبيت نسب الدين العام إلى الناتج المحلي عند مستوى مستدام و محدد.

الفصل الثاني

المقارنة التحليلية والقياسية
لإستدامة موازنة الجزائر، النرويج و الإمارات

مدخل للفصل :

رسخ الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة، و الان سيتولى الفصل الثاني مهمة المقارنة التحليلية و القياسية

لاستدامة الموازنة العامة للدول الثلاثة، إذ ينقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين :

المبحث الأول والثاني لتحليل هيكل الموازنة و مؤشرات الاستدامة المالية للدول الثلاث، و من ثم دراسة مقارنة للصناديق السيادية و دورها في تعزيز الإستقرار المالي، بعدها في المبحثين الثالث و الرابع سنقوم بدراسة قياسية باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي الغير خطي للفجوات الزمنية الموزعة (NARDL) لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة (مؤشر للاستدامة المالية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة للفترة 1991-2023، و هذا بفصل اثار الصدمات الإيجابية عن السلبية في الأجل القصير و الطويل.

المبحث الأول: تحليل هيكل الموازنة، الاستدامة المالية ودرجة التبعية الربعية النفطية للدول الثلاث

سنتطرق في هذا المبحث لإجراء تحليل مقارن لهياكل الموازنات العامة في كل من الجزائر، النرويج، والإمارات العربية المتحدة، وتشخيص وضع الاستدامة المالية من خلال مؤشر الدين العام و رصيد الموازنة كنسب من الناتج المحلي الإجمالي مع تقييم درجة التبعية الربعية النفطية.

تم الاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, 2025).

المطلب الأول : تشخيص هيكل الموازنة العامة للدول الثلاث

حيث تشير المتغيرات المستعملة الى ما يلي :

* Rev : الايرادات العامة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

* Exp : النفقات العامة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

أ - بالنسبة للجزائر :

الجدول رقم (1) مؤشرات الموازنة العامة للجزائر (2010-2025)

السنوات المتغيرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Rev %	33,74	36,66	36	32,68	29,8	27,04	25,33	28,7
Exp %	35,09	37,72	40,03	33,47	36,95	40,92	37,18	36,25
2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024e	2025p	
30.096	28,59	26,99	26,23	29,73	31,88	23	26,01	
36.25	37,1	37,51	32,55	32,69	37,39	36,79	36,16	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد الدولي (IMF, 2026).

ملاحظة : البيانات لسنة 2024 عبارة عن تقديرات و البيانات لسنة 2025 توقعات من صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول نرى أن الجزائر تعاني من عجز مزمن ومستمر كنسبة من الناتج المحلي، حيث تتجاوز النفقات الإيرادات باستمرار. فالإيرادات تراجعت بشكل حاد منذ 2011 دون انخفاض موازٍ في النفقات، مما أدى إلى تفاقم العجز الذي بلغ ذروته نحو 14% من الناتج المحلي في 2015. ورغم تحسن نسبي في 2022، عاد الوضع للتراجع في 2024 بعجز يقترب مجدداً من 14%، مما يعكس صعوبة تقليص الإنفاق العام رغم تراجع الإيرادات، ويضع ضغوطاً متزايدة على الاستقرار المالي.

ب - بالنسبة للإمارات العربية :

الجدول رقم (2) مؤشرات الموازنة العامة للإمارات العربية المتحدة (2010-2025)

السنوات المتغيرات /	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% Rev	30,87	34,69	36,38	36,88	33,17	20,05	28,75	27,08
% Exp	30,35	29,63	27,79	28,88	31,43	26,4	31,71	27,24
2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024e	2025p	
29.527	29,9	28,05	29,9	32,55	28,48	27,83	27,72	
25.873	27,4	30,46	25,94	22,74	22,66	21,41	22,57	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد الدولي (IMF, 2026).

في حالة الإمارات نرى أنها حققت فائضا أو توازنا في معظم السنوات، ماعدا سنة 2015، 2016، 2017 و عجز في سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد، لكنها استعادت توازنها بسرعة وعادت لفائض مريح منذ 2018 وقد برز عام 2022 بفائض استثنائي أقرب من 10% من الناتج المحلي، بفضل النفقات المنضبطة . وتشير التوقعات لاستمرار هذا الوضع المريح، مما يعكس سياسة مالية محافظة وقدرة عالية على التعافي من الصدمات.

ج - بالنسبة للنرويج :

الجدول رقم (3) مؤشرات الموازنة العامة للنرويج (2010-2025)

السنوات المتغيرات /	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% Rev	54,2	55,27	54,77	52,65	52,33	52,5	52,69	52,37
% Exp	43,56	42,3	41,41	42,32	43,99	46,7	48,78	47,57
2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024e	2025p	
53.701	54,65	52,08	54,62	60,92	60,1	59,69	58,9	

46.141	48,37	54,54	44,7	36,25	44,25	46,91	49,55
--------	-------	-------	------	-------	-------	-------	-------

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد الدولي (IMF, 2026).

النرويج تُعد الأكثر تحفظاً مالياً بين الدول الثلاث، حيث تحافظ على نفقات متدنية نسبياً مقارنة بحجم اقتصادها، بينما تتمتع بإيرادات مرتفعة تحقق فوائض ضخمة تتجاوز 10% من الناتج المحلي في معظم السنوات، الاستثناء الوحيد كان عام 2020 بعجز طفيف نتيجة الجائحة، لكنها سرعان ما استعادت توازنها، وقد شهد عام 2022 أكبر فائض في تاريخها 60.9 % من الناتج المحلي، بفضل الانضباط في مستويات الإنفاق العام، وتشير التوقعات لاستمرار هذا الوضع المريح رغم ارتفاع تدريجي للنفقات، مما يعكس متانة النموذج المالي النرويجي.

المطلب الثاني : تحليل الاستدامة المالية للدول الثلاث

سنستخدم المتغيرين :

Debt : الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

NLB : رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Net lending (+) / net borrowing (-) (% of GDP)

أ - حالة الجزائر :

الجدول رقم (4) مؤشرات الاستدامة المالية للجزائر (2010-2025)

السنوات/ المتغيرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Debt%	9,51	8,48	8,58	6,48	6,85	7,73	18,09	24,02
NLB%	-1,35	-1,06	-4,04	-0,79	-7,15	-13,88	-11,85	-7,55
2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024e	2025p	
34,493	40,88	45,97	55,15	48,07	47,66	48,07	54,11	
-6,154	-8,51	-10,52	-6,32	-2,96	-5,52	-13,79	-10,15	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد الدولي (IMF, 2026).

مم يتبين من الجدول رقم (4) أن لجزائر تعاني من أزمة استدامة مالية حادة ومزمنة، حيث ظل رصيد موازنتها سالباً طوال الفترة المدروسة، ما يعني وجود صعوبة في تمويل العجز، وعلى الرغم من أن الدين العام كان منخفضاً نسبياً في البداية، إلا أن العجز المتواصل تسبب في تفاقمه بشكل متسارع منذ 2015، حيث قفز من نحو 7% إلى 24% في غضون عامين، ومنذ 2018 تضاعف الدين تقريباً كل بضع سنوات، ليصل إلى مستويات تفوق 55% من الناتج المحلي، وتشير التوقعات (2024e، 2025p) لاستمرار هذا التدهور، مما يهدد الاستدامة على المدى الطويل.

ب - حالة الإمارات العربية :

الجدول رقم (5) مؤشرات الاستدامة المالية للإمارات العربية المتحدة (2010-2025)

السنوات / المتغيرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% Debt	18,34	20,41	20,23	15,25	13,47	15,61	18,64	21,17
% NLB	0,52	5,05	8,59	8	1,74	-6,35	-2,95	-0,16
2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024e	2025p	
20.675	25,82	30,12	35,67	31,51	31,91	34,94	34,33	
3.654	2,5	-2,42	3,96	9,81	5,82	6,42	5,15	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد الدولي (IMF, 2026).

الإمارات تتمتع باستدامة مالية قوية ومرونة عالية، حيث ظل دينها العام منخفضاً نسبياً، وحققت فوائض في معظم السنوات، الاستثناءات الوحيدة كانت في 2015 ، 2016 ، 2017 و 2020 بسبب صدمات خارجية و وقت جائحة الكوفيد، لكن القدرة على التعافي السريع هي الأبرز، فبعد عجز 2015، عادت لفائض في 2018 واستمرت في التحسن، حيث شهد عام 2022 فائضاً متميزاً من الناتج المحلي، وتشير التوقعات لاستمرار الفوائض مع ارتفاع طفيف في الدين، بما يساهم في تحقيق التوازن المالي المستدام.

ج - حالة النرويج :

الجدول رقم (6) مؤشرات الاستدامة المالية للنرويج (2010-2025)

السنوات / المتغيرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% Debt	42,07	28,95	30,17	30,57	28,8	33,2	36,66	36,91
% NLB	10,65	12,98	13,36	10,33	8,34	5,8	3,91	4,79
2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024e	2025p	
38.068	39,01	44,27	40,12	34,83	42,44	52,82	45	
7.559	6,28	-2,46	9,93	24,67	15,86	12,79	9,34	

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد الدولي (IMF, 2026).

تعد النرويج النموذج الأمثل للاستدامة المالية بين الدول الثلاث، حيث تحافظ على دين عام متوسط نسبياً في مستويات مقبولة دولياً، وتتميز بتحقيق فوائض مستمرة طوال معظم الفترة المدروسة، ورغم تراجع هذه الفوائض في سنة 2014 ، و العجز الوحيد المسجل في 2020 نتيجة الجائحة، إلا أنها سرعان ما تعافت، وقد شهد عام 2022 انعكاساً خيالياً بتحقيق أعلى

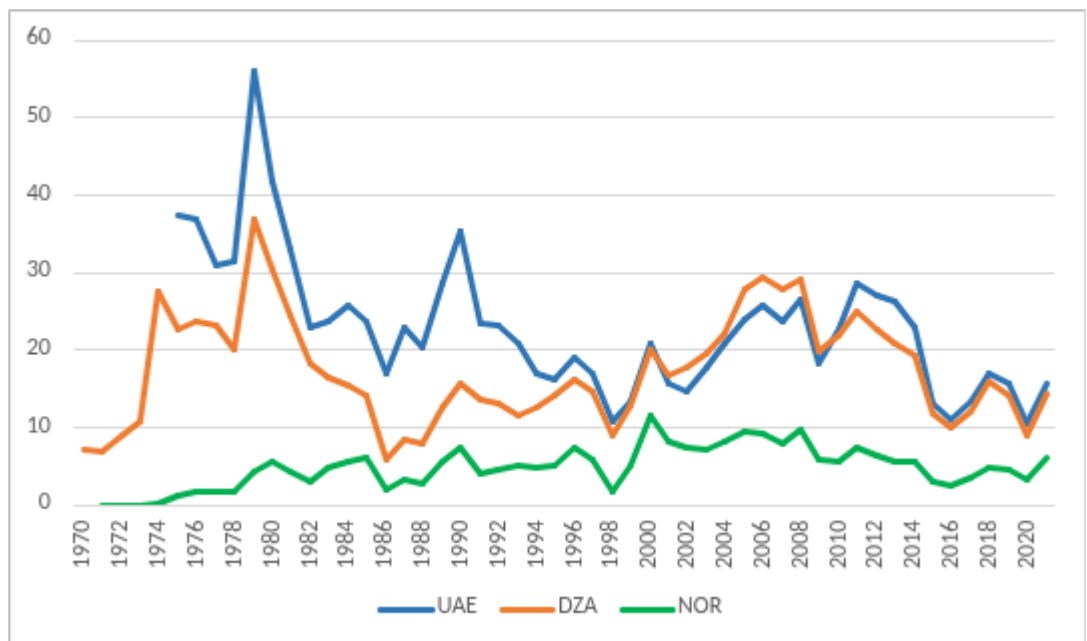
فائض في السلسلة الزمنية وفي نفس السنة إنخفض الدين نتيجة لذلك، وتشير التوقعات 2025p، 2024e لاستمرار الفوائض رغم ارتفاع طفيف في الدين، مما يدل على متانة الموازنة على المدى الطويل.

المطلب الثالث : مقارنة الإعتماد على النفط كمورد في الدول الثلاث

ستتم المقارنة باستعمال متغير الربح النفطي (Oil rents) و الذي سيكون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، بالإعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي من السنة 1970 حتى 2021.

و يمكن تعريف الربح النفطي بأنه : الفرق بين قيمة إنتاج النفط الخام بالأسعار الإقليمية وإجمالي تكاليف الإنتاج (World Bank, n.d).

الشكل رقم (1) تطور نسب الربح النفطي من الناتج المحلي الإجمالي في (الجزائر، النرويج، والإمارات) للفترة (1970-2021)



المصدر : من إعداد الطالب بناءً على بيانات البنك الدولي (world bank, n.d)

نلاحظ أن منحنيات الجزائر و الإمارات تتحرك تقريباً في نفس الاتجاه صعوداً وهبوطاً، هذا يؤكد أن الربح النفطي في هذه الدول ليس ثابتاً، بل يتأثر كلياً بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي والصدمات الاقتصادية (مثل طفرة أواخر السبعينات، انهيار الأسعار في الثمانينات، وأزمة 2008)، لكن منحني النرويج يبدو أكثر إستقراراً حتى في ظل الأزمات، رغم أن النرويج منتج كبير للنفط، إلا أن انخفاض المنحنى يعني أن لديها قطاعات اقتصادية أخرى (صناعية، خدمية) تعتمد عليها، مما يجعل الربح النفطي يشكل جزءاً صغيراً فقط من ناتجها المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للصناديق السيادية

يُعرّف صندوق الثروة السيادية (SWF) بأنه أداة استثمارية مملوكة لحكومة وطنية أو إقليمية، تقوم بشراء وحياسة وبيع الأوراق المالية و/أو الأصول نيابة عن مواطنيها، وذلك سعياً لتحقيق عوائد مالية و/أو اقتصادية (Global Swf, 2026).

وقد تطور هذا التعريف بشكل ملحوظ على مر السنين، وأصبح يشمل الآن الصناديق التي تستثمر في الخارج فقط (مثل بنك النرويج لإدارة الاستثمار NBIM)، والصناديق التي تستثمر في الداخل فقط (مثل الصندوق الهندي للاستثمار في البنية التحتية الوطنية NIIF)، وتلك التي تستثمر في الداخل والخارج معاً (مثل شركة مبادلة في أبوظبي) (Global Swf, 2026). كما تهدف صناديق الثروة السيادية، باعتبارها مؤسسات استثمارية حكومية، إلى استثمار فواضل إيرادات الصادرات والأصول الوطنية لبناء منظومة استثمارية مستدامة ومتنوعة. ولا تقتصر مهمة هذه المنظومة على تراكم الثروة لأجيال المستقبل، بل تمثل أيضاً "مظلة" لحماية الاقتصاد الكلي. وتتركز هذه الصناديق غالباً في الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي حققت عوائد ضخمة من تصدير النفط والغاز والمعادن؛ حيث تؤدي هذه المجمعات الرأسمالية دوراً حاسماً في ضبط التوازن الاقتصادي، وتحقيق العدالة بين الأجيال (Meng & Telesca, 2025).

ووفقاً لموقع Global Swf الرسمي (Global Swf, 2026) يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب تفويضها الاستثماري إلى ثلاث فئات مختلفة:

1. صناديق الاستقرار أو "صناديق الأزمات" (Stabilization funds): وهي التي تعمل كآليات عازلة (مصدات)، حيث تستفيد من الفوائض المالية في السنوات الجيدة وتغطي عجز الموازنة في أوقات عدم اليقين وصددمات السوق، مثل صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تشيلي (ESSF).
 2. صناديق الادخار أو "أجيال المستقبل": وهي صناديق ليس عليها التزامات صريحة (عاجلة)، ومصممة لضمان انتقال الثروة عبر المدى الطويل، مثل هيئة استثمار حكومة سنغافورة (GIC).
 3. الصناديق الاستراتيجية أو التنموية: وهي التي تجمع بين هدف مالي ومهمة اقتصادية، حيث تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي و/أو تحفيز رأس المال الأجنبي، مثل صندوق الاستثمار الاستراتيجي الأيرلندي (ISIF).
- المطلب الأول: مقارنة الصناديق السيادية (FRR, GPFG, ADIA).**

الفرع الأول : صندوق ضبط الإيرادات الجزائري(FRR)

"تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات خلال سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دج، بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية. و بسبب هذه الفوائض وعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد" (سايب و بوشامة 2022، ص. 246).

- و لدى هذا الصندوق جملة من الأهداف تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض حجم المديونية العمومية (سايب و بوشامة 2022، ص. 246).

- تعريفه :

أنشئ صندوق ضبط الموارد بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لعام 2000، حيث فُتح بالخزينة حساب خاص رقم

(302-103) باسم الصندوق، وثُقيد في جانب إيراداته فواضل الجباية البترولية وعوائد سيره الأخرى، ويُعدّ وزير المالية الأمر الوحيد بالصرف من هذا الحساب متى اقتضت الضرورة، كالحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة (بريوات و لعويرة، 2022).

الجدول رقم (7) تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات الجزائري (2000-2024)، الوحدة : مليون دج

المؤشرات / السنوات	الرصيد المتبقي من السنة السابقة	الإيرادات البترولية المحصلة	القيمة المضافة على الإيرادات البترولية	تمويل عجز الخزينة	مجموع الخصومات	الرصيد المتبقي بعد الخصومات
2000	0	1173237	453237	0	221100	232137
2001	232137	964464	123864	0	184467	171534
2002	171534	942904	26504	0	170060	27978
2003	27978	1284974	448914	0	156000	320892
2004	320892	1485699	623499	0	222703	721688
2005	721688	2267836	1368836	0	247838	1842686
2006	1842686	2714000	1798000	91530	709641	2931045
2007	2931045	2711848	1738848	531952	1454363	3215530
2008	3215531	4003559	2288159	758179,7	1223616,7	4280073,3
2009	4280072	2327675	400675	364282	364282	4316465
2010	4316465	2820010	1318310	791938	791938	4842837
2011	4842837	3829720	2300320	1761455	1761455	5381702
2012	5381702	4054349	2535309	2283260	2283260	5633751
2013	5633751	3678131	2062231	2132471	2132471	5563511
2014	5563511	3388050	1810320	2965672	2965672	4408159
2015	4408159	2275132	552192	2886505	2886505	2073846
2016	2073846	1781100	98550	1387938	1387938	784458
2017	784458	2126987	0	784458	784458	0
2018	0	2787106	437412	131912	131912	305500
2019	305500	2518488	0	0	0	305500
2020	305500	1959758	526854	832354	832354	0
2021	0	2609155	682104	0	0	682104
2022	682104	5507675	2295754	1011265	1011265	1966593

2023	1966593	5576981	1720726	1027375	1027375	2659945
2024	2659945	3840796	328457	2988402	2988402	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للتوقعات والسياسات

(DGPP, 2024).

الصندوق كما يتبين لنا من خلال الجدول أنه بدأ بموارد صفرية، ثم نما بشكل ملحوظ مع ارتفاع أسعار النفط في منتصف العقد الأول من الألفية، إلا أن عام 2006 شكل نقطة تحول بظهور أول عملية تمويل لعجز الخزينة، و بعدها سجل الصندوق ذروته التاريخية عام 2012 بح 5.6 تريليون دينار، قبل أن يبدأ استنزاف حاد ومتسارع منذ 2015 نتيجة الانهيار النفطي، وصولاً إلى رصيد صفري عام 2017 وبعدها عام 2020، ورغم محاولات التعافي اللاحقة، إلا أن السنوات الأخيرة (2022-2024) شهدت لجوءاً مفرطاً للتمويل تجاوز في حجمه الإيرادات البترولية المضافة، لينتهي رصيد الصندوق إلى الصفر مجدداً عام 2024.

وهذا يعكس فشلاً هيكلياً في تسييره، فقد تحول الصندوق من آلية لضبط الإيرادات إلى وسيلة لتمويل العجز، مما يجسد مخاطر الاعتماد المفرط على الموارد النفطية المتقلبة.

إذ يُعد هذا مثالاً صارخاً على ظاهرة لعنة الموارد و المرض الهولندي في إدارة الثروة السيادية، فالجزائر اعتمدت على الصندوق كآلية تجميع مؤقتة للفوائض النفطية بدلاً من تحويلها إلى أصول منتجة ومتنوعة.

الفرع الثاني : جهاز أبوظبي (ADIA)

حسب الموقع الرسمي للجهاز (ADIA, 2025) فإن جهاز أبوظبي للاستثمار يخضع ملكية حكومة إمارة أبوظبي بالكامل، ويتمتع بشخصية قانونية مستقلة وأهلية كاملة للعمل في سبيل تحقيق تفويضه وأهدافه القانونية، ويتحدد النظام التأسيسي للجهاز بموجب القانون رقم (5) لسنة 1981 بشأن إعادة تنظيم جهاز أبوظبي للاستثمار وتعديلاته، ويحدد القانون رقم (5) الإطار القانوني وإطار الحوكمة للجهاز، وينص على الفصل بين أدوار ومسؤوليات المالك، وهيئات الإدارة، والإدارة التنفيذية. كما يخضع جهاز أبوظبي للاستثمار لإشراف حكومة أبوظبي المنوط بالمجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية، وقد تأسس المجلس بموجب قانون أبوظبي رقم (24) لسنة 2020 بشأن تأسيس المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية، وبموجب القانون رقم (24)، تشمل مسؤوليات المجلس وضع واعتماد الاستراتيجيات والسياسات العامة التي تنظم الشؤون المالية والاستثمارية والاقتصادية لإمارة أبوظبي، ومراجعة تنفيذ تلك السياسات، ومراقبة وتقييم أداء جهاز أبوظبي للاستثمار (وغيره من الجهات المملوكة للدولة المحددة) وفقاً للاستراتيجيات والسياسات العامة المعتمدة من قبل المجلس.

بالإضافة إلى ذلك، يتمتع المجلس بصلاحيات إصدار التوجيهات لجهاز أبوظبي للاستثمار (وغيره من الجهات المملوكة للدولة المحددة)، بما في ذلك ما يتعلق بسياسة ملكية الحكومة، وضوابط ومعايير الاستثمار، بالإضافة إلى سياسة الاقتراض (ADIA, 2025).

- تعريفه :

جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) هو مؤسسة عامة تأسست عام 1976 من قبل حكومة إمارة أبوظبي كمؤسسة استثمارية حكومية مستقلة (ADIA, 2025).

الجدول رقم (8) تصنيف أكبر الصناديق السيادية في العالم حسب حجم الأصول المدارة لسنة 2026، الوحدة : مليار دولار.

الترتيب	الدولة	المستثمر	حجم الأصول (b\$) المداة
1	Norway	NBIM	2116,17
2	China	SAFE IC	1951,96
3	China	CIC	1567,33
4	UAE - Abu Dhabi	ADIA	1186,97
5	Saudi Arabia	PIF	1151,28
6	Kuwait	KIA	1002,03
7	Singapore	GIC	935,98
8	Qatar	QIA	579,87
9	UAE - Dubai	ICD	429,13
10	Turkiye	TWF	360,11
11	UAE - Abu Dhabi	Mubadala	357,93
12	Singapore	Temasek	324
13	UAE - Abu Dhabi	LIMAD	300
14	South Korea	KIC	232
15	Indonesia	Danantara	230
16	Australia	Future Fund	224,58
17	Russia	NWF RU	178
18	UAE - Dubai	DH	136,15
19	UAE	EIA	116,32
20	Saudi Arabia	NDF	114,77
24	UAE - Dubai	DIF	79,7
36	UAE - Abu Dhabi	ADFD	58,84

59	UAE - Abu Dhabi	EDGE	12
79	UAE - Sharjah	SAM	3,56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منصة الصناديق السيادية العالمية (Global SWF, 2026).

– ملاحظة : هنا "NBIM" هي الجهة المديرة للصندوق السيادي النرويجي "GPF".

– وفقاً للجدول المرفق، يتضح تصدر صندوق التقاعد الحكومي النرويجي جميع الصناديق السيادية عبر العالم بأصول بلغت 2116,17 مليار دولار، تليه الصناديق الصينية ، وفي المركز الرابع عالمياً يبرز جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) كأكبر قوة استثمارية إماراتية بأصول تقدر بـ 1186,97 مليار دولار، هو ليس فقط الأكبر بين الصناديق الإماراتية الأخرى من ناحية حجم الأصول، بل هو أيضاً الأقدم (تأسس 1967)، متفوقاً على صناديق كبرى مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) رغم أنه أحدث منه.

نتقل للجدول التالي الذي يظهر إجمالي أصول الصناديق السيادية (SWFs) حسب الدولة.

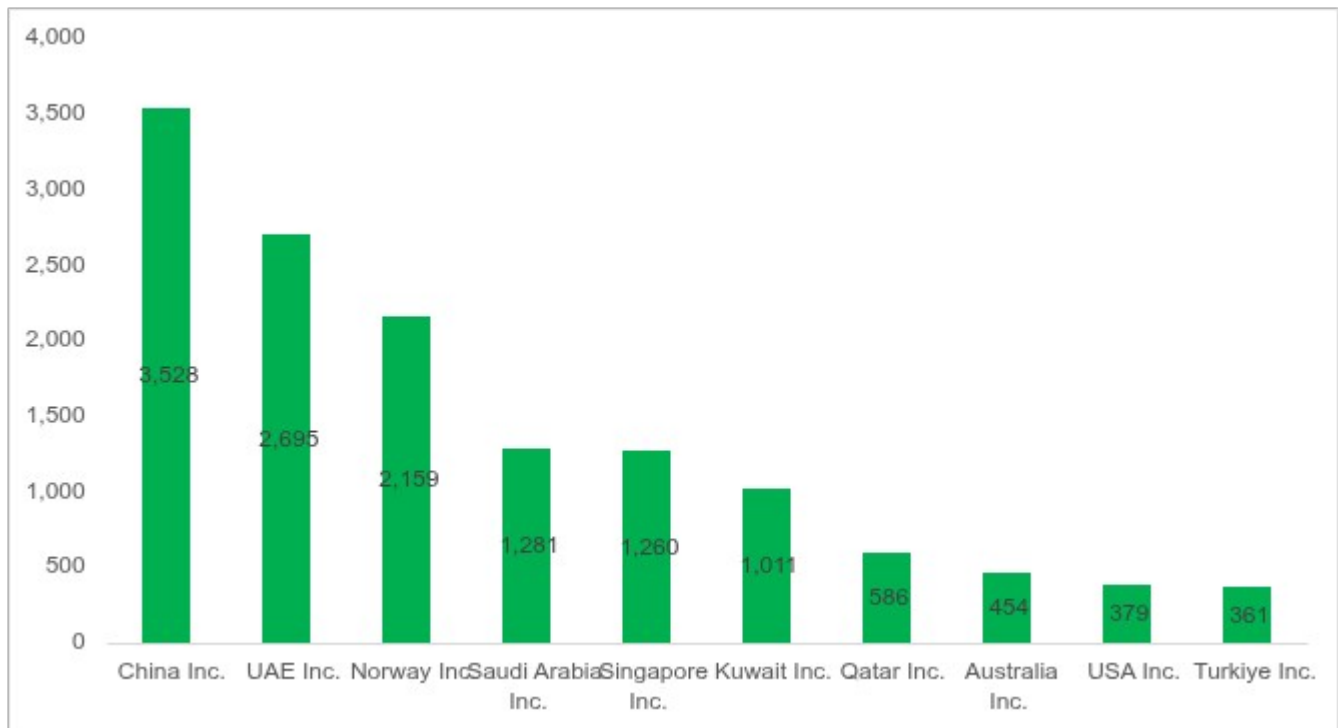
الجدول رقم (9) إجمالي أصول الصناديق السيادية للدول بالدولار (2026)

Country	SWFs (b\$)
.China Inc	3,528
.UAE Inc	2,695
.Norway Inc	2,159
.Saudi Arabia Inc	1,281
.Singapore Inc	1,260
.Kuwait Inc	1,011
.Qatar Inc	586
.Australia Inc	454
.USA Inc	379
.Turkiye Inc	361

المصدر: بيانات منصة الصناديق السيادية العالمية (Global SWF, 2026).

الصين تتصدر بـ 3,528 مليار دولار و كما لاحظنا في الجدول السابق أن لها صندوقان فقط، أما الإمارات في المرتبة الثانية بمجموع 2,695 مليار دولار، متفوقة على النرويج بـ 536 مليار دولار إضافية، وهذا باعتبار أنها تعتمد على 10 صناديق موزعة على إماراتها المختلفة، وليس صندوقاً واحداً كما في حالة دولة النرويج.

الشكل رقم (2) : الدول الأولى عالمياً من حيث كبر قيمة أصول صناديقها السيادية



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

وتبين هذه الأعمدة البيانية الفرق بوضوح في حجم الأصول بالمليار دولار لكل دولة، و نستخلص من هذا أن الإمارات تمتلك نظاماً متعدد الصناديق يجمع بين الحجم والتنوع الاستراتيجي، مما يجعلها ثاني أكبر قوة عالمية في إدارة الثروة السيادية.

الفرع الثالث : الصندوق السيادي للنرويج

في عام 1969، تم اكتشاف واحد من أكبر حقول النفط البحرية في العالم قبالة سواحل النرويج، وفجأة أصبح لديها الكثير من النفط لبيعه، ونما اقتصاد البلاد بشكل كبير، وقد تقرر منذ وقت مبكر ضرورة استخدام عائدات النفط والغاز بحذر لتجنب حدوث اختلالات في الاقتصاد (NBIM , n.d).

كما أفادت إدارة استثمار بنك النرويج (NBIM , n.d) عبر موقعهم أنه في عام 1990 أقر البرلمان النرويجي تشريعاً لدعم هذا التوجه، مما أدى إلى إنشاء ما يعرف الآن بـ "صندوق التقاعد الحكومي العالمي"، وتم إيداع أول دفعة مالية في الصندوق عام 1996، وكما يشير الاسم، فقد تقرر استثمار أموال الصندوق في الخارج فقط، وكما أن إيرادات النفط مهمة جداً للنرويج، فإنه سيأتي يوم ينفذ فيه هذا النفط، لذا فإن الهدف من الصندوق هو ضمان استخدام هذه الأموال بمسؤولية، والتفكير على المدى الطويل، وبالتالي حماية مستقبل الاقتصاد النرويجي.

– تعتمد آلية السحب من صندوق النرويج على قاعدة مالية تقضي بأن تتبع التحويلات إلى الموازنة العامة العائد الحقيقي

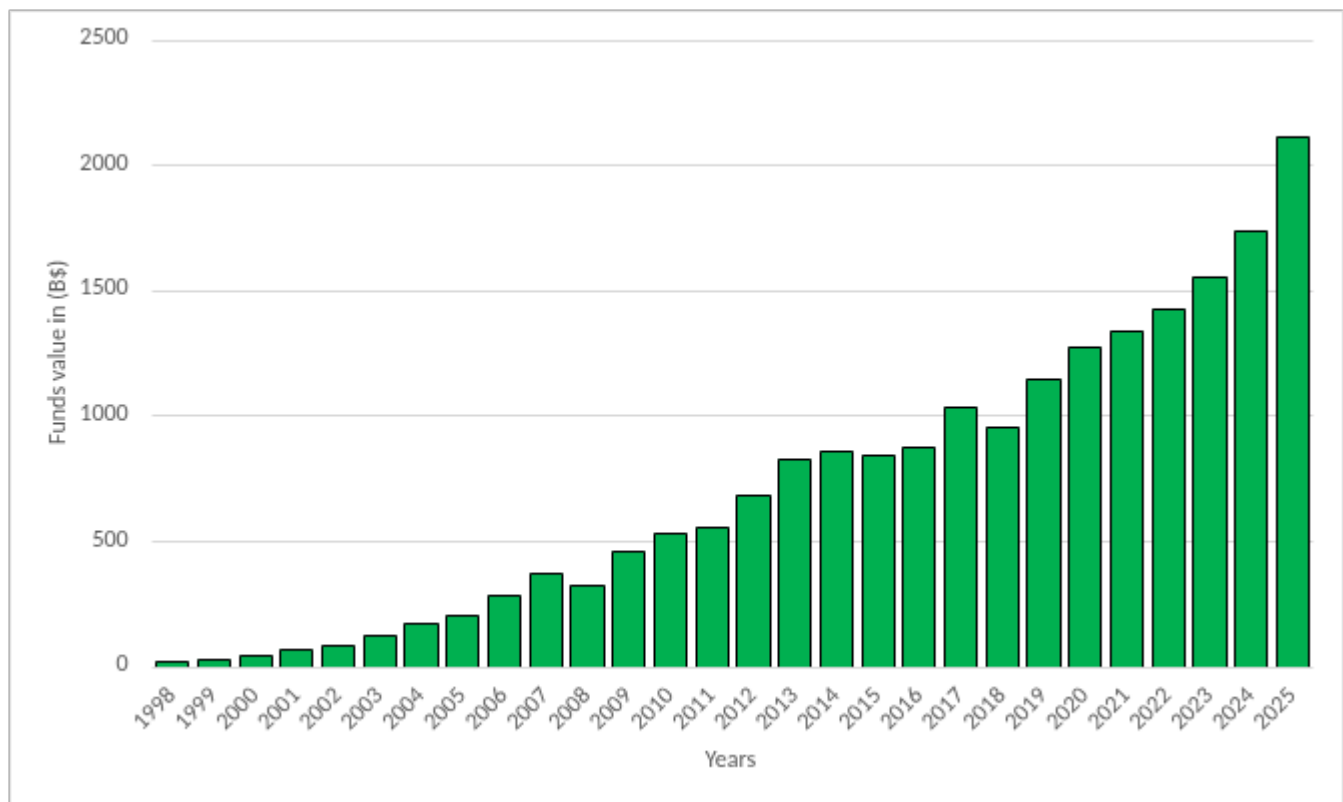
المتوقع للصندوق بمرور الوقت، والذي حُدِّد بنسبة 4% عند التأسيس ثم خُفِّض إلى 3% عام 2017 (Ministry of Finance, 2022).

ويهدف هذا الإطار إلى الحفاظ على القيمة الحقيقية للثروة لصالح الأجيال القادمة، وحماية الموازنة من تقلبات أسعار النفط قصيرة الأجل عبر تسوية الاختلالات الاقتصادية وخفض البطالة. وفي حال حدوث صدمات حادة في قيمة الصندوق أو العجز الهيكلي غير النفطي، يتم تخفيف أثر السحب وتوزيعه على عدة سنوات لضمان الاستقرار المالي ومواجهة فترات الركود. (Ministry of Finance, 2022).

- تعريفه :

تم تأسيس صندوق التقاعد الحكومي العالمي (GPF) بعد اكتشاف النرويج للنفط في بحر الشمال، وقد أنشئ هذا الصندوق لحماية الاقتصاد من التقلبات (الارتفاعات والانخفاضات) في الإيرادات النفطية، كما يعمل كاحتياطي مالي وخطة ادخار طويلة الأجل، لضمان استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية في النرويج من ثروتها النفطية (NBIM, n.d).

الشكل رقم (3) نمو قيمة صندوق النرويج السيادي (GPF) عبر السنوات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك النرويج لإدارة الاستثمار (NBIM, 2025b)

الصندوق نما بشكل مستدام ومتسارع من 3.3 تريليون كرونة نرويجية (553 مليار دولار) عام 2011 إلى 21.4 تريليون كرونة (2.06 تريليون دولار) عام 2025، هذا النمو يعكس استراتيجية استثمارية طويلة الأجل، وليس مجرد تجميع للفوائض النفطية. حتى في سنوات تراجع سعر الصرف مثل 2015-2016، استمرت القيمة السوقية بالارتفاع بفضل عوائد الاستثمار الحقيقية.

الصندوق يمر بتقلبات دورية في قيمته بالدولار (انخفاض في 2008، 2015، 2018) لكنها تظل مؤقتة ويتبعها تعافٍ سريع، هذا يعكس مرونته و قدرته على امتصاص الصدمات العالمية.

الجدول رقم (10): تطور قيمة صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي النرويجي وعوامل نموه (2015-2025)

السنة	قيمة الصندوق (مليار كرونة نرويجية)	صافي التدفق الرأسمالي (مليار كرونة نرويجية)	عائد الصندوق (مليار كرونة نرويجية)	تقلبات الكرونة (مليار كرونة نرويجية)	التغير الإجمالي (مليار كرونة نرويجية)	رسوم الإدارة (مليار كرونة نرويجية)
2015	7475	42	334	668	1044	/
2016	7510	-101	447	-306	35	-4
2017	8488	-61	1028	15	978	-4
2018	8256	34	-485	224	-233	-5
2019	10088	18	1692	127	1832	-5
2020	10914	-298	1070	58	826	-4
2021	12340	-119	1580	-25	1432	-10
2022	12429	1090	-1637	642	89	-5
2023	15757	711	2214	409	3327	-7
2024	19742	409	2511	1072	3985	-7
2025	21268	327	2362	-1155	1526	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير: (NBIM, 2015, 2020, 2025a).

يظهر الجدول تطور قيمة الصندوق السيادي النرويجي و أدائه المالي عبر السنوات من 2015 حتى 2025، حيث إرتفعت قيمته من 7475 مليار كرونة نرويجية سنة 2015 إلى 21268 مليار كرونة سنة 2025، أي تضاعفت تقريباً ثلاث مرات خلال عشر سنوات و هذا ما يعكس لإستقرارته و قدرته على تحقيق نمو طويل الأجل رغم تقلبات الأسواق العالمية كما تُظهر البيانات أن السنتين 2018 و 2022 سجلتا عائدا سلبيا و خسارة كبيرة على الترتيب، وهذا غالبا بسبب تراجع الأسواق العالمية، وخاصة أن هذا الصندوق يستثمر أمواله في الخارج فقط كما علمنا سابقا. لكنه عاد من جديد و سجل تعافيا قويا بدءاً من سنة 2023 بعوائد بلغت 2214 و 2511 مليار كرونة على التوالي ثم إلى 2362 مليار كرونة.

كما نرى تأثير تغيرات سعر صرف الكرونة على قيمة الصندوق، لأن معظم إستثماراته بعملات أجنبية، فعند إنخفاض قيمة الكرونة ترتفع قيمة الصندوق بالكرونة و العكس صحيح.

و تعد تكاليف إدارة الصندوق منخفضة مقارنة بحجمه الكبير ما يعكس الكفاءة الإدارية.

المطلب الثاني : مقارنة حوكمة الصناديق السيادية لكل دولة

الجدول رقم (11) : مقارنة بين حوكمة الصناديق السيادية في الجزائر، النرويج، والإمارات

المعيار	جهاز أبو ظبي للاستثمار	صندوق التقاعد الحكومي	صندوق ضبط الموارد
سنة التأسيس	1976	1990	2000
موارد الصندوق	فائض قيم الجباية البترولية وعوائد الاستثمار	فائض قيم الجباية البترولية وعوائد الاستثمار	فائض قيم الجباية البترولية
الرقابة	يخضع للرقابة	يخضع للرقابة	لا يخضع للرقابة
هيئة التسيير	مجلس الإدارة	بنك إدارة الاستثمارات	غير موجودة
تنوع الموارد	متنوعة	متنوعة	غير متنوعة
الشفافية	يوجد شفافية	يوجد شفافية وبدرجة عالية	لا يخضع لمعايير الشفافية

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج دراسة (بريوات و لعوية، 2022، ص.97)

يمثل الجدول نتائج مقارنة حوكمة الصناديق السيادية جهاز أبو ظبي (ADIA)، و صندوق التقاعد الحكومي (GPGF) و صندوق ضبط الموارد (FRR) حسب دراسة قام بها الباحثون (بريوات و لعوية، 2022) حول الصناديق السيادية ودورها في معالجة إختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية، وكما يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن صندوق ضبط الموارد أو الإيرادات (FRR) يعتمد في موارده بالكامل على فائض الجباية البترولية ما يجعله ضحية أمام تقلبات أسعار النفط العالمية، مقارنة مع صندوق النرويج و الإمارات يضيفان عوائد الإستثمار كمصدر ثانوي للتمويل، كما أن صندوق FRR الأضعف من ناحية الحوكمة فهو بدون رقابة و لا هيئة تسيير و لا شفافية.

المطلب الثالث : تحليل استدامة الموازنة العامة للدول محل الدراسة

استخلاصاً مما توصلنا إليه من المبحث الأول و الثاني في هذا الفصل، يتضح أن استدامة الموازنة العامة للدول الثلاث (الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج) لا يمكن تفسيرها بالاعتماد فقط على بيانات هيكل الموازنة أو مؤشرات الاستدامة المالية، بل يتطلب الأمر أيضاً النظر إلى الآليات المؤسسية المعتمدة في إدارة الريع النفطي وكيفية توجيهه واستخدامه بكفاءة، خاصة خارج إطار الإنفاق الجاري، وقد أظهرت المقارنة بين الصناديق السيادية للدول الثلاث وجود اختلاف في فلسفة التسيير إذ تستخدم صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بدرجة كبيرة لتمويل عجز الموازنة، في حين اتجه كل من صندوق النرويج والإمارات بصورة أكبر نحو الاستثمار طويل الأجل وتعزيز الاستمرارية المالية للأجيال القادمة.

و بالإعتماد على ما سبق يتبين أن :

الجزائر أظهرت استدامة هشة عند تحليلنا لإستدامتها المالية في المطلب الثاني من المبحث الأول لهذا الفصل وذلك لوجود عجز مزمن في الموازنة، حيث أن رصيد الموازنة (NLB) كان سالبا طوال الفترة من 2010-2025، مع إرتفاع الدين العام ليصل الى

نسبة 55.14% سنة 2021 من الناتج المحلي، كما أن صندوق ضبط الإيرادات استنزف وتحول إلى تمويل لعجز الموازنة، و هذا ما يثبت أن إيرادات الربع النفطي تدخل مباشرة في تمويل النفقات الحكومية الجارية دون وجود آلية مستقلة تخضع لقواعد استثمار و سحب واضحة.

و هذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (بريوات و لعويوة، 2022) إذ خلصت إلى أنه على الرغم من ضخامة موارد صندوق ضبط الإيرادات، إلا أن غياب الحوكمة والاعتماد الحصري على الحماية البترولية دون استثمارها مالياً أدى إلى استنزافه وعجزه عن تغطية عجز الموازنة، ولضمان استدامته، يجب تنويع مصادر تمويله بعيداً عن النفط، وتطوير آليات تسييرية ورقابية صارمة ترشد إدارته وتحسن مردوديته الاقتصادية.

أما الإمارات العربية المتحدة فقد أظهرت استدامة مرنة بوجود فوائض نفطية في معظم السنوات وصلت لأعلى نسبة 9.80% من الـ GDP سنة 2022، ودين منخفض نسبياً مقارنة بالجزائر، حيث يتجه جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) بصورة أكبر نحو الاستثمار طويل الأجل، إذ يخضع لإشراف مجلس أعلى للشؤون المالية والاقتصادية ويتمتع بشخصية قانونية مستقلة كما ذكرنا سابقاً.

أما النرويج فهي تُعد النموذج الأمثل للاستدامة الموازنة، إذ حققت فوائض ضخمة مستمرة NLB تجاوزت 24% عام 2022 مع نسبة دين من متوسطة إلى مرتفعة (28-45%)، مع وجود عجز موازني مرة واحدة فقط سنة 2020 (في ظل جائحة الكوفيد)، ويعود ذلك إلى صندوق التقاعد الحكومي العام (GPF) الذي أنشئ عام 1990 لحماية الاقتصاد من التقلبات في الإيراد النفطي، حيث يوجه كل الربع النفطي إلى استثمارات طويلة الأجل خارج النرويج، وقد نما من 553 مليار دولار عام 2011 إلى 2.06 تريليون دولار عام 2025.

المبحث الثالث: المنهجية القياسية واختبارات الاستقرار (نموذج NARDL)

نموذج الإبطاء الزمني الموزع الغير خطي (NARDL) الذي طوره (Shin, Yu & Greenwood-Nimmo (2014) يُعد امتداداً لمنهج الإبطاء الزمني الموزع (ARDL) التقليدي الذي اقترحه (Pesaran, Shin & Smith (2001، وبخلاف نموذج (ARDL) الخطي، يتيح إطار عمل (NARDL) الكشف عن الآثار غير المتماثلة (Asymmetric effects)، مما يعني قدرته على التمييز بين تأثيرات الزيادة والنقصان في المتغير المستقل، وتُعد هذه الخاصية مفيدة بشكل خاص عند تحليل العلاقات الاقتصادية التي قد لا تستجيب بشكل متماثل للصدمات الإيجابية والسلبية (Pesaran et al., 2001؛ Shin et al., 2014، كما ورد في Behiani, 2025، ص. 48).

المطلب الأول : كتابة معادلة النموذج و اختبار إستقرارية السلاسل

1 - معادلة النموذج المتبع للدول الثلاث (الجزائر، الإمارات العربية، النرويج) هو كالاتي :

$$Y = f(X_1, X_2, X_3)$$

$$BBPG = f (TEPG, GDP, LOIL) \dots\dots\dots (1)$$

و ترمز المتغيرات الى ما يلي :

• المتغير التابع (Y): رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (BBPG).

• المتغير المستقل (X1): إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي (TEPG).

• المتغير المستقل (X2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP).

• المتغير المستقل (X3): اللوغاريتم الطبيعي لسعر النفط (LOIL).

- تم الاعتماد على قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لجمع بيانات المتغيرات (BBPG, TEPG, GDP) (IMF, 2025b).

- كما تم الحصول على السلسلة الزمنية لأسعار نفط برنت للفترة الممتدة من 1991 إلى 2023 من قاعدة بيانات FRED

الإحصائية (Federal Reserve Bank of St. Louis, 2026).

- سنستخدم التحويل اللوغاريتمي لمتغير سعر النفط فقط و ذلك لأنه مقاس نقدا بالدولار الأمريكي و المتغيرات الأخرى هي

عبارة عن نسب مئوية، كما أن اللوغاريتم يقلل من حدة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط و هذا سيحسن من جودة النتائج

المحصل عليها.

- و أيضا قمنا باختيار متغير رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي كمتغير تابع وذلك لأنه يعتبر مؤشر من مؤشرات الاستدامة

المالية.

2 - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

وذلك عبر التحقق من درجة تكامل المتغيرات من خلال اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لإثبات أن المتغيرات ليست متكاملة

من الدرجة الثانية I(2)، لأن نموذج NARDL يشترط أن تكون المتغيرات إما مستقرة في المستوى I(0) أو في الفرق الأول I(1)

أو مزيجاً بينهما.

نقوم أولاً قبل التطرق لنتائج الاختبار بوضع الفرضيتين :

* فرضية العدم (H_0) : وجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة).

* الفرضية البديلة (H_1) : لا وجود لجذر الوحدة (السلسلة مستقرة).

- و في ما يلي نتائج اختبار السكون حسب منهجية ديكي فولر المطور ADF وذلك عند المستوى، باستخدام النماذج الثلاثة

:

أ - بوجود الثابت أو القاطع .

ب - بوجود الثابت و الاتجاه العام معا .

ج - بدون وجود الثابت و الاتجاه العام .

الجدول رقم (12) نتائج اختبارات الإستقرارية لديكي فولر المطور (ADF) عند المستوى

		LOIL	GDP	TEPG	BBPG	
الجزائر	t-statistic	-1.215796	-4.195758	-2.085900	-2.280149	بوجود الثابت
	Critical value 5%	-2.957110	-2.957110	-2.957110	-2.957110	
	P-value	0.6553	0.0025	0.2513	0.1841	
	t-statistic	-1.933326	-4.123097	-2.994299	-2.586548	بوجود الثابت و
	Critical value 5%	-3.557759	-3.557759	-3.557759	-3.557759	الإتجاه العام
	P-value	0.6140	0.0142	0.1493	0.2883	
	t-statistic	0.651519	-1.212290	0.383717	-2.215475	بدون وجود
	Critical value 5%	-1.951687	-1.952066	-1.952473	-1.951687	الثابت و الإتجاه العام
	P-value	0.8518	0.2016	0.7886	0.0278	
	-	غير مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى*	غير مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى***	القرار
الإمارات العربية المتحدة	t-statistic	-1.215796	-5.129535	-2.651649	-3.154580	بوجود الثابت
	Critical value 5%	-2.957110	-2.957110	-2.957110	-2.957110	
	P-value	0.6553	0.0002	0.0936	0.0324	
	t-statistic	-1.933326	-5.315004	-2.680236	-3.103066	بوجود الثابت و
	Critical value 5%	-3.557759	-3.557759	-3.557759	-3.557759	الإتجاه العام
	P-value	0.6140	0.0007	0.2507	0.1227	
	t-statistic	0.651519	-2.838016	-1.057006	-2.553912	بدون وجود
	Critical value 5%	-1.951687	-1.951687	-1.951687	-1.951687	الثابت و الإتجاه العام
	P-value	0.8518	0.0060	0.2561	0.0124	
	-	غير مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى*	غير مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى*	القرار

النرويج	t-statistic	-1.215796	-3.411011	-1.895741	-2.061556	بوجود الثابت
	Critical value 5%	-2.957110	-2.957110	-2.963972	-2.963972	
	P-value	0.6553	0.0180	0.3297	0.2607	
	t-statistic	-1.933326	-4.394347	-1.883772	-3.144228	بوجود الثابت و الاتجاه العام
	Critical value 5%	-3.557759	-3.557759	-3.568379	-3.562882	
	P-value	0.6140	0.0075	0.6379	0.1142	
	t-statistic	0.651519	-2.079362	-0.509371	-0.140117	بدون وجود الثابت و الاتجاه العام
	Critical value 5%	-1.951687	-1.951687	-1.952473	-1.952473	
	P-value	0.8518	0.0378	0.4873	0.6270	
	-	غير مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى***	غير مستقرة عند المستوى	غير مستقرة عند المستوى	القرار

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ملاحظة : علامة (*) معناها السلسلة مستقرة عند وجود الثابت و ذلك لمعنويته (معنوية معامل الثابت أو القاطع c).

أما علامة (**) معناها السلسلة مستقرة عند وجود الثابت و الاتجاه العام لمعنويته.

أما علامة (***) معناها السلسلة مستقرة عند عدم وجود الثابت و الاتجاه العام لأنه ثبتت معنويته و لم تثبت في وجود النموذجين السابقين.

من خلال الجدول أعلاه توصلنا لما يلي :

أ. معدل نمو الناتج المحلي (GDP)

- حالة الجزائر :

عند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0142، وهي أقل من 5%، لكن معامل الاتجاه غير معنوي.

بوجود الثابت تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0025، وهي أقل من 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية t (|-4.196|) تتجاوز القيمة

الحرية (|-2.957|). تُرفض فرضية عدم وتقبل الفرضية البديلة، مما يُثبت استقرار السلسلة عند المستوى بوجود ثابت،

وتُصنف ضمن متغيرات التكامل من الدرجة صفر I(0)

- الإمارات العربية المتحدة :

عند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0007، وهي أقل من 5%، لكن معامل الاتجاه غير معنوي.

وعند الاختبار بوجود ثابت فقط، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0002، وهي أقل من 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية t

(5.130- تتجاوز القيمة الحرجة (| -2.957 |). تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة، مما يُثبت استقرار السلسلة عند المستوى بوجود ثابت، وتُصنف ضمن متغيرات التكامل من الدرجة صفر $I(0)$.

- النرويج :

عند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0075، وهي أقل من 5%، لكن معامل الاتجاه غير معنوي. وعند الاختبار بوجود ثابت فقط، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0180، وهي أقل من 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية t (| -3.411 |) تتجاوز القيمة الحرجة (| -2.957 |). تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة، مما يُثبت استقرار السلسلة عند المستوى بوجود ثابت، وتُصنف ضمن متغيرات التكامل من الدرجة صفر $I(0)$.

ب. رصيد الموازنة (BBPG)

- حالة الجزائر :

عند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.2883، وهي تفوق 5%، ومعامل الاتجاه غير معنوي. وعند الاختبار بوجود ثابت فقط، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.1841، وهي تفوق 5%، ومعامل الثابت غير معنوي. وعند الاختبار بدون ثابت ولا اتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0278، وهي أقل من 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية t (| -2.215 |) تتجاوز القيمة الحرجة (| -1.952 |)، تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة، مما يُثبت استقرار السلسلة عند المستوى بدون ثابت ولا اتجاه، وتُصنف ضمن متغيرات التكامل من الدرجة صفر $I(0)$.

- الإمارات العربية المتحدة :

عند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.1227، وهي تفوق 5%، ومعامل الاتجاه غير معنوي. وعند الاختبار بوجود ثابت فقط، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0324، وهي أقل من 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية t (| -3.155 |) تتجاوز القيمة الحرجة (| -2.957 |). تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة، مما يُثبت استقرار السلسلة عند المستوى بوجود ثابت، وتُصنف ضمن متغيرات التكامل من الدرجة صفر $I(0)$.

- النرويج :

عند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.1142، وهي تفوق 5%، ومعامل الاتجاه غير معنوي. وعند الاختبار بوجود ثابت فقط، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.2607، وهي تفوق 5%، ومعامل الثابت غير معنوي. وعند الاختبار بدون ثابت ولا اتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0378، وهي أقل من 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية t (| -2.079 |) تتجاوز القيمة الحرجة (| -1.952 |). تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة، مما يُثبت استقرار السلسلة عند المستوى بدون ثابت ولا اتجاه، وتُصنف ضمن متغيرات التكامل من الدرجة صفر $I(0)$.

ج. إجمالي الإنفاق الحكومي (TEPG)

- حالة الجزائر :

عند الاختبار بوجود ثابت، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.2513، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -2.086$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -2.957 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وعند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.1493، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -2.994$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -3.558 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وعند الاختبار بدون ثابت ولا اتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.7886، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = 0.384$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -1.952 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وبناءً على هذا نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة في الحالات الثلاث، يُثبت عدم استقرار السلسلة عند المستوى .

- الإمارات العربية المتحدة :

عند الاختبار بوجود ثابت، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.0936، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -2.652$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -2.957 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وعند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.2507، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -2.680$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -3.558 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وعند الاختبار بدون ثابت ولا اتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.2561، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -1.057$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -1.952 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وبناءً على عدم رفض فرضية العدم في الحالات الثلاث، يُثبت عدم استقرار السلسلة عند المستوى .

- النرويج :

عند الاختبار بوجود ثابت، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.3297، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -1.896$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -2.957 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وعند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.6379، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -1.884$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -3.568 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وعند الاختبار بدون ثابت ولا اتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.4873، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -0.509$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -1.952 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وبناءً على عدم رفض فرضية العدم في الحالات الثلاث، يُثبت عدم استقرار السلسلة عند المستوى .

د. اللوغاريتم الطبيعي لسعر النفط (LOIL)

- في الدول الثلاث :

عند الاختبار بوجود ثابت، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.6553، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -1.216$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -2.957 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وعند الاختبار بوجود ثابت واتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.6140، وهي تفوق 5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($t = -1.933$) أدنى من القيمة الحرجة ($| -3.558 |$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وعند الاختبار بدون ثابت ولا اتجاه، تبلغ القيمة الاحتمالية 0.8518، وهي تفوق

5%، والقيمة المطلقة للإحصائية ($|0.652|$) t أدنى من القيمة الحرجة ($|1.952|$)، فلا تُرفض فرضية العدم. وبناءً على عدم رفض فرضية العدم في الحالات الثلاث، يُثبت عدم استقرار السلسلة عند المستوى .

☆ اختبار الإستقرارية عند الفروق الأولى للدول الثلاث :

الجدول رقم (13) نتائج اختبارات الإستقرارية لديكي فولر المطور (ADF) عند الفروق الأولى

		LOIL	TEPG	
الجزائر	t-statistic	-5.091924	-6.511306	بوجود الثابت
	Critical value 5%	-2.960411	-2.963972	
	P-value	0.0002	0.0000	
	t-statistic	-5.586580	-6.317423	بوجود الثابت و الاتجاه العام
	Critical value 5%	-3.568379	-3.568379	
	P-value	0.0004	0.0001	
	t-statistic	-5.049193	-6.577922	بدون وجود الثابت و الاتجاه العام
	Critical value 5%	-1.952066	-1.952473	
	P-value	0.0000	0.0000	
	–	مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى	القرار
الإمارات العربية المتحدة	t-statistic	-5.091924	-6.736233	بوجود الثابت
	Critical value 5%	-2.960411	-2.960411	
	P-value	0.0002	0.0000	
	t-statistic	-5.586580	-6.608016	بوجود الثابت و الاتجاه العام
	Critical value 5%	-3.568379	-3.562882	
	P-value	0.0004	0.0000	
	t-statistic	-5.049193	-6.825568	بدون وجود الثابت و الاتجاه العام
	Critical value 5%	-1.952066	-1.952066	
	P-value	0.0000	0.0000	
	–	مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى	القرار

		LOIL	TEPG	BBPG	
النرويج	t-statistic	-5.091924	-7.580717	-7.193933	وجود الثابت
	Critical value 5%	-2.960411	-2.963972	-2.963972	
	P-value	0.0002	0.0000	0.0000	
	t-statistic	-5.586580	-7.537520	-7.126480	وجود الثابت و الاتجاه العام
	Critical value 5%	-3.568379	-3.568379	-3.568379	
	P-value	0.0004	0.0000	0.0000	
	t-statistic	-5.049193	-7.699552	-7.148637	بدون وجود الثابت و الاتجاه العام
	Critical value 5%	-1.952066	-1.952473	-1.952473	
	P-value	0.0000	0.0000	0.0000	
	-	مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى	مستقرة عند المستوى	القرار

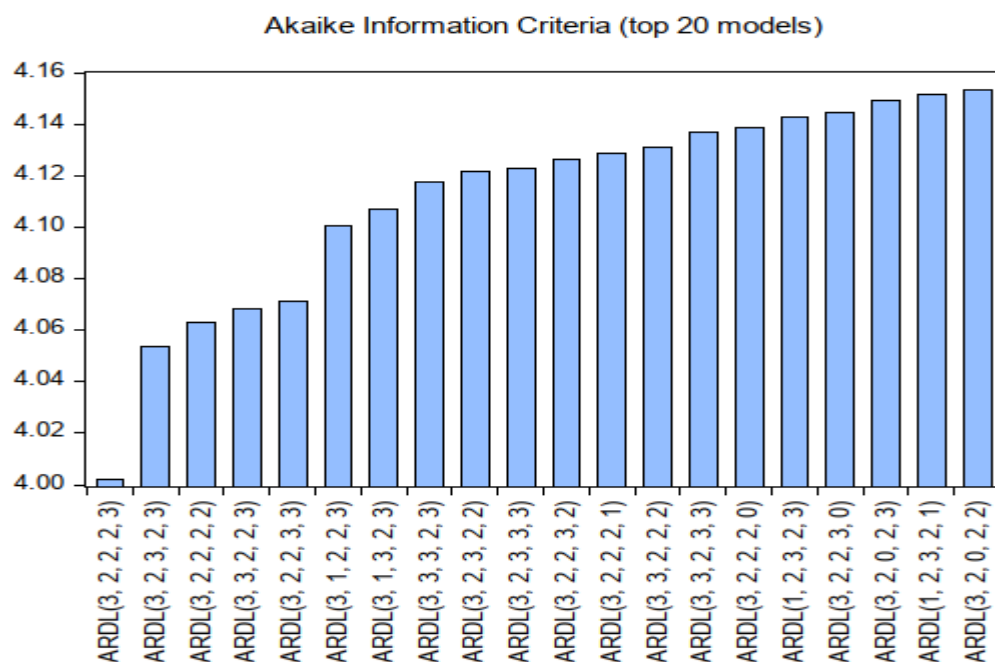
المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بعد اختبار الفروق الأولى، نلاحظ أن القيم الاحتمالية لمتغيري LOIL و TEPG للدول الثلاث أقل من 5% والقيم المحسوبة تتجاوز القيم الحرجة و ستكون متغير BBPG عند الحد الأول بالنسبة للنرويج، ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة و نقول باستقرار السلاسل و تصنيفها ضمن متغيرات التكامل من الدرجة الأولى I(1). ومنه نرى أن جميع المتغيرات (LOIL، GDP، TEPG، BBPG) تكون إما متكاملة من الدرجة I(0) أو الدرجة I(1)، مما يُبرر استخدام نموذج NARDL الذي يتسامح مع اختلاط درجات التكامل ذات 0 أو 1 و لا يسمح بما فوق هذا .

المطلب الثاني : تحديد فترات الإبطاء المثلى للنماذج :

الفرع الأول نموذج الجزائر

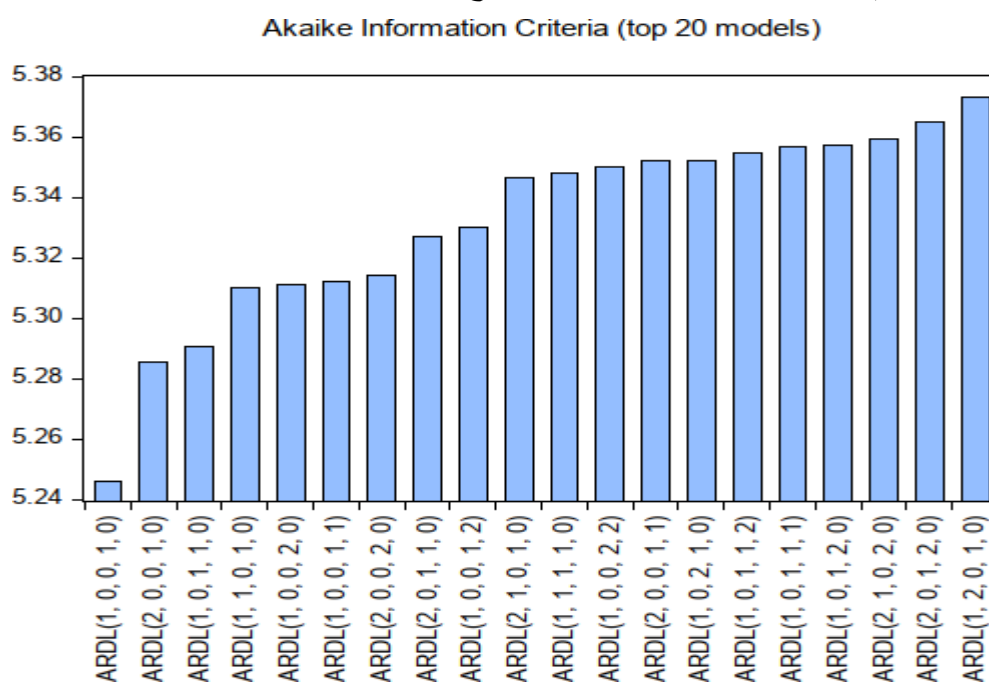
الشكل رقم (4) : فترات الإبطاء المثلى لنموذج الجزائر حسب معيار AIC



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

الفرع الثاني : نموذج الإمارات العربية المتحدة

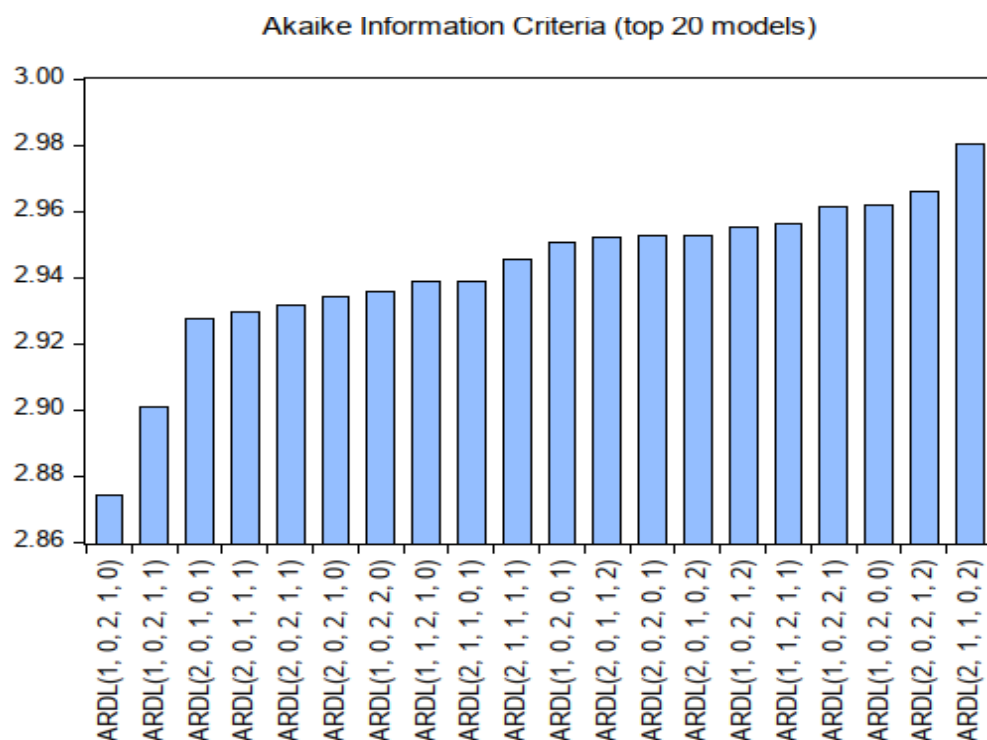
الشكل رقم (5) : فترات الإبطاء المثلى لنموذج الإمارات العربية المتحدة حسب معيار AIC



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

الفرع الثالث : نموذج النرويج

الشكل رقم (6) : فترات الإبطاء المثلى لنموذج النرويج حسب معيار AIC



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

تعتمد منهجية NARDL أو ARDL بشكل أساسي على تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة لكل متغير لتجنب مشاكل الارتباط الذاتي في البواقي وضمان كفاءة التقدير.

القاعدة المتبعة هنا هي اختيار النموذج الذي يحقق أقل قيمة لمعيار أكايكي (AIC).

أ. بالنسبة لنموذج الجزائر:

- تم تحديد النموذج $ARDL(3, 2, 2, 2, 3)$ كأفضل نموذج إحصائي محققاً أقل قيمة للمعيار (تقريباً 4).

- نلاحظ وجود 3 إبطاءات للمتغير التابع و إبطاءات بين (2 و 3) للمتغيرات المستقلة.

ب. نموذج الإمارات العربية المتحدة :

- النموذج الأمثل هو $ARDL(1, 0, 0, 1, 0)$ إذ أنه سجل أدنى قيمة لمعيار AIC عند مستوى تقريبي 5.24.

- نلاحظ وجود إبطاء واحد للمتغير التابع و إبطاءات متفاوتة (0 و 1) للمتغيرات المستقلة.

ج. نموذج النرويج :

النموذج الأنسب هو $ARDL(1, 0, 2, 1, 0)$ إذ أنه يتصدر القائمة بأقل قيمة للمعيار، والتي بلغت حوالي 2.87، وهي أقل

قيمة مسجلة بين الدول الثلاث، مما يعكس جودة عالية في توفيق النموذج .

تم اختيار إبطاء واحد للمتغير التابع، مع إبطاءات متفاوتة (0 و 1 و 2) للمتغيرات المستقلة.

وبناءً على هذه المخرجات، سيتم اعتماد النماذج المختارة أعلاه للانتقال إلى مرحلة اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك .

المطلب الثالث : اختبار التكامل المشترك عن طريق اختبار الحدود (Bounds test) :

قبل القيام بتحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات لكل دولة نضع الفرضيتين التاليتين :

* فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

* الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

بحيث إن كانت قيمة F-statistic أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى $I(1)$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة.

و في ما يلي نتائج اختبار الحدود Bounds test

الفرع الأول : الجزائر

الشكل رقم (7) : نتائج اختبار الحدود لمتغيرات نموذج الجزائر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.498825	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

الفرع الثاني : الإمارات العربية المتحدة

الشكل رقم (8) : نتائج اختبار الحدود لمتغيرات نموذج الإمارات العربية المتحدة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	13.13889	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

الفرع الثالث : النرويج

الشكل رقم (9) : نتائج اختبار الحدود لمتغيرات نموذج النرويج

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	62.58357	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

أثبتت نتائج اختبار Bounds Test للدول الثلاث أن جميع قيم F-statistic قد تجاوزت القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) عند مستويات معنوية 10%، 5%، 2.5%، و 1%، هذا يعني أننا في كل الحالات نرفض فرضية العدم التي تنفي بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة و نقبل بالفرضية البديلة، ما يثبت وجود علاقة تكامل مشترك طويلة أجل، و بهذا يمكننا الإنتقال لتقدير معلمات المدى الطويل و القصير.

المبحث الرابع : نتائج التقدير و اختبار عدم التماثل و الاختبارات التشخيصية

قبل الشروع في تحليل النتائج القياسية، يستلزم المنهج المتبع وفقاً لـ (Shin, Yu, and Greenwood-Nimmo (2013, p. 7) في إطار نموذج NARDL تحديد الهيكل الرياضي للعلاقة الغير خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل المفكك إلى صدمات تراكمية سالبة و موجبة، يتم ذلك وفقاً للمعادلة التالية :

- معادلة الانحدار التي تبين طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (في حالتنا رصيد الموازنة) و الصدمات السالبة (x_t^-) و الموجبة (x_t^+) مع المعاملات الخاصة بها:

$$y_t = \beta^+ x_t^+ + \beta^- x_t^- + u_t \dots (2)$$

حيث أن (x_t^-) و (x_t^+) هما عمليتا المجموع الجزئي (أو التراكمي) للتغيرات الموجبة والسالبة في المتغير (x_t) (في حالتنا المتغير هو سعر النفط).

$$x_t^+ = \sum \max(\Delta x_j, 0) \dots (3)$$

$$x_t^- = \sum \min(\Delta x_j, 0) \dots (4)$$

المطلب الأول : تقدير معلمات المدى الطويل و القصير

الفرع الأول : الجزائر

أ - معلمة المدى الطويل (levels equation) :

الشكل رقم (10) : نتائج تقدير معلمة المدى الطويل لنموذج الجزائر

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.184919	0.296359	0.623970	0.5443
OIL_NEG_CUM	6.192500	2.028191	3.053213	0.0100
OIL_POS_CUM	4.387359	1.452100	3.021388	0.0106
TEPG	-1.481530	0.251149	-5.899011	0.0001
C	45.40435	8.222863	5.521720	0.0001

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

فتكون معادلة التقدير كالاتي :

$$BBPG = 45.4043 + 0.1849 \times (GDP) + 6.1925 \times (OIL_NEG_CUM) + 4.3874 \times (OIL_POS_CUM) - 1.4815 \times (TEPG) \dots \dots \dots (5)$$

- تحليل معاملات معلمة المدى الطويل :

يظهر هذا الجدول العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل حيث نلاحظ أن الصدمات الموجبة لأسعار النفط

(OIL_POS_CUM) قيمتها الإحتمالية 0.0106 وهي أصغر من 0.05، كما أن قيمة (3.02) T-stat أكبر من القيمة

الحرجة، وبناءً عليه يوجد أثر معنوي للصدمات النفطية الموجبة، حيث يؤدي إرتفاع أسعار النفط بنسبة 1% إلى زيادة و تحسن رصيد الموازنة بنسبة 4.38% في الأجل الطويل.

- الصدمات السالبة لأسعار النفط (OIL_NEG_CUM) :

- تظهر النتائج القياسية معنوية معامل الصدمات النفطية السالبة في الأجل الطويل نظرا لأن القيمة الاحتمالية (p = 0.0100)

أقل من 0.05 وقيمة T-stat تتجاوز القيمة الحرجة، واعتمادا على المقارنة التفسيرية ل (Ashiru 2025, pp. 8-9) الخاصة

بنماذج NARDL المقدرة باللوغاريتم الطبيعي (ln)، فإن حدوث صدمة سالبة (انخفاض) في أسعار النفط بنسبة 1% يسفر

عن تراجع رصيد الموازنة العامة بنسبة 6.19% في الأجل الطويل.

إجمالي الإنفاق (TEPG): نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوى 0.0001 وهي أقل من 0.05، وقيمة t-stat بلغت |

5.89- | أكبر من الحرجة، وبناءً عليه نرى بوجود أثر عكسي معنوي للإنفاق في الأجل الطويل بقيمة (1.48-) على رصيد

الموازنة للجزائر.

ب - معلمة المدى القصير (Error Correction Form) :

الشكل رقم (11) : نتائج تقدير معلمة المدى القصير لنموذج الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BBPG(-1))	-0.280435	0.121037	-2.316932	0.0390
D(BBPG(-2))	-0.245202	0.075162	-3.262307	0.0068
D(GDP)	-0.273954	0.111713	-2.452315	0.0305
D(GDP(-1))	-0.259785	0.130562	-1.989742	0.0699
D(OIL_NEG_CUM)	12.34033	1.620319	7.615988	0.0000
D(OIL_NEG_CUM(-1))	7.297030	2.130337	3.425294	0.0050
D(OIL_POS_CUM)	8.872933	1.912686	4.638991	0.0006
D(OIL_POS_CUM(-1))	3.589044	2.638574	1.360221	0.1988
D(OIL_POS_CUM(-2))	4.608425	2.067698	2.228771	0.0457
D(TEPG)	-0.875841	0.100710	-8.696679	0.0000
D(TEPG(-1))	0.449116	0.166723	2.693775	0.0195
CointEq(-1)*	-0.898274	0.105687	-8.499412	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

- تحليل معاملات معلمة المدى القصير :

- معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)): بلغت قيمته الاحتمالية 0.0000 (أقل من 0.05) وبناءً عليه نؤكد معنوية

المعامل، كما جاءت إشارته سالبة وقيمتها (0.898 -) ، وهذا يثبت إحصائياً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتعني هذه

القيمة أن 89.8% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في كل فترة زمنية للعودة إلى وضع التوازن.

- صدمات أسعار النفط الديناميكية (D) : أظهرت الصدمات الموجبة والسالبة أثراً معنوياً بقيمة احتمالية (0.0006 و

0.0000) على الترتيب، فعند حدوث صدمة سالبة في أسعار النفط بنسبة 1% تؤدي إلى تدهور رصيد الموازنة بنسبة

12.34%، و العكس عند حدوث صدمة موجبة بنسبة 1% تؤدي إلى تحسن رصيد الموازنة بنسبة 8.87%، ما يعكس

الحساسية العالية لرصيد الموازنة تجاه تقلبات السوق النفطية في الأمد القصير.

- الإنفاق العام أظهر أثراً عكسياً معنوياً في قيمته الحالية (0.87-) على رصيد الموازنة.

- كما نلاحظ علاقة عكسية معنوية بين الناتج المحلي الجزائري و رصيد الموازنة (0.27-)، وذلك لأنه عند إرتفاع الناتج المحلي

في وقت الوفرة (إرتفاع حجم الإيرادات النفطية) يزداد معه إنفاق عام مفرط ما يتسبب في تدهور رصيد الموازنة في الأجل

القصير بنسبة 0.27%.

الفرع الثاني : الإمارات العربية المتحدة

أ - معلمة المدى الطويل (levels equation) :

الشكل رقم (12) : نتائج تقدير معلمة المدى الطويل لنموذج الإمارات العربية المتحدة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.438264	0.406980	1.076868	0.2922
OIL_NEG_CUM	5.093675	3.379871	1.507062	0.1448
OIL_POS_CUM	4.608468	1.837354	2.508209	0.0193
TEPG	-0.882232	0.199775	-4.416136	0.0002
C	24.14239	5.867910	4.114309	0.0004

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

معادلة التقدير :

$$BBPG = 24.1424 + 0.4383 \times (GDP) + 5.0937 \times (OIL_NEG_CUM) + 4.6085 \times (OIL_POS_CUM) - 0.8822 \times (TEPG) \dots \dots \dots (6)$$

- تحليل معاملات معلمة الأجل الطويل:

الصدمات الموجبة لأسعار النفط (OIL_POS_CUM) : بلغت القيمة الاحتمالية 0.0193 وهي أصغر من 0.05، كما أن القيمة ل (2.50) t-stat أكبر من القيمة الحرجة، وبناءً عليه يوجد أثر معنوي، حيث تؤدي زيادة أسعار النفط (حدوث صدمة موجبة) بنسبة 1% إلى تحسن رصيد الموازنة بنسبة 4.60% في الأجل الطويل.

الصدمات السالبة لأسعار النفط (OIL_NEG_CUM): بلغت القيمة الاحتمالية 0.1448 وهي أكبر من 0.05، وقيمة t-stat بلغت 1.50 (أصغر من القيمة الحرجة)، مما يعني أن انخفاض أسعار النفط في حالة الإمارات لا يؤثر معنوياً على رصيد الموازنة في الأجل الطويل .

إجمالي الإنفاق (TEPG): بلغت القيمة الاحتمالية 0.0002 وهي أقل من 0.05، وقيمة t-stat بلغت (4.41-)، مما يؤكد وجود أثر عكسي معنوي حيث يؤدي زيادة الإنفاق بنسبة 1% إلى انخفاض رصيد الموازنة بنسبة 0.88%.

معدل النمو (GDP): القيمة الاحتمالية 0.2922 أكبر من 0.05، مما يثبت عدم معنوية أثر نمو الناتج المحلي على رصيد الموازنة في الأجل الطويل إحصائياً.

ب - معلمة المدى القصير (Error Correction Form) :

الشكل رقم (13) : نتائج تقدير معلمة المدى القصير لنموذج الإمارات العربية المتحدة

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL_NEG_CUM)	16.78241	2.596577	6.463283	0.0000
CointEq(-1)*	-0.625055	0.064043	-9.759968	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

- تحليل معاملات معلمة الأجل القصير :

معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) : ظهر بإشارة سالبة ومعنوية تامة (P = 0.0000) وقيمة t-stat مرتفعة (- 9.75) اصغر من القيمة الحرجة، وبناءً عليه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

و قيمته (- 0.625) تعني أن النظام يصحح 62.5% من اختلالات الأجل القصير في كل فترة زمنية للعودة إلى وضع التوازن.

- صدمات أسعار النفط الديناميكية : نلاحظ أن الصدمات السالبة فقط هي التي ظهرت في الأجل القصير D(OIL_NEG_CUM) بمعنوية تامة (P = 0.0000) وقيمة t-stat بلغت 6.46 أكبر من الحرجة هذا يعكس الحساسية الفورية العالية لرصيد الموازنة الإماراتي تجاه الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط في الأمد القصير، ومنه فإن حدوث صدمة سالبة في أسعار النفط (انخفاض) بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة بنسبة 16.78% في الأجل القصير.

الفرع الثالث : النرويج

أ - معلمة المدى الطويل (levels equation) :

الشكل رقم (14) : نتائج تقدير معلمة المدى الطويل لنموذج النرويج

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.485770	0.326387	1.488327	0.1515
OIL_NEG_CUM	-3.573814	1.257599	-2.841775	0.0098
OIL_POS_CUM	-0.647006	0.754759	-0.857235	0.4010
TEPG	-1.528694	0.140879	-10.85108	0.0000
C	73.67566	6.706896	10.98506	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

معادلة التقدير :

$$BBPG = 73.6757 + 0.4858 \times GDP - 3.5738 \times (OIL_NEG_CUM) - 0.6470 \times (OIL_POS_CUM) - 1.5287 \times (TEPG) \dots \dots \dots (7)$$

- تحليل معاملات معلمة الأجل الطويل :

الصدمات الموجبة لأسعار النفط (OIL_POS_CUM): بلغت القيمة الاحتمالية 0.4010 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن زيادة أسعار النفط في النرويج ليس لها أثر معنوي إحصائياً على رصيد الموازنة في الأجل الطويل.

الصدمات السالبة لأسعار النفط (OIL_NEG_CUM): بلغت القيمة الاحتمالية 0.0098 وهي أصغر من 0.05، والقيمة المطلقة لـ t-stat أكبر من القيمة الحرجة، مما يثبت وجود أثر معنوي للصدمات السالبة، إذ يؤدي الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط بنسبة 1% إلى زيادة رصيد الموازنة بنسبة 3.57%، و لمزيد من التفصيل يرجى الإطلاع على المرجع السابق

Ashiru (2025, p. 4) الخاصة بنماذج NARDL المقدرة باللوغاريتم الطبيعي (ln)، إذ أنه يشرح الأخطاء الشائعة في تحليل هذه النتائج .

إجمالي الإنفاق (TEPG): بلغت القيمة الاحتمالية 0.0000 مع قيمة t-stat بلغت (-10.85) مما يؤكد وجود أثر عكسي معنوي كبير، حيث تؤدي زيادة الإنفاق بنسبة 1% إلى انكماش رصيد الموازنة بنسبة 1.52%. معدل النمو (GDP): أثره غير معنوي إحصائياً في الأجل الطويل نظراً لارتفاع القيمة الاحتمالية (0.1515) عن 0.05.

ب - معلمة المدى القصير (Error Correction Form) :

الشكل رقم (15) : نتائج تقدير معلمة المدى القصير لنموذج النرويج

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL_NEG_CUM)	0.234645	1.002422	0.234078	0.8172
D(OIL_POS_CUM)	4.921816	0.954627	5.155750	0.0000
D(OIL_POS_CUM(-1))	4.121524	0.854275	4.824589	0.0001
CointEq(-1)*	-0.677419	0.031418	-21.56169	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

- تحليل معاملات معلمة الأجل القصير :

معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) : بلغت القيمة الاحتمالية له $p = 0.0000$ أصغر من مستوى معنوية 5% مع قيمة t-stat مرتفعة المعنوية (|-21.56|) مقارنة مع الحرجة، قيمته (-0.677) تؤكد أن الاقتصاد النرويجي يصحح 67.7% من انحرافات الأجل القصير في كل فترة زمنية للعودة للمسار التوازني.

- ديناميكية الصدمات النفطية :

الصدمات الموجبة (D(OIL_POS_CUM)) : لها أثر معنوي بقيمة (4.92) وقيمة t-stat بلغت (5.15) أكبر من الحرجة، ما يعني أنه عند حدوث زيادة في أسعار النفط بنسبة 1%، فإن رصيد الموازنة في النرويج يتحسن (يزداد) بمقدار 4.92 وحدة. الصدمات السالبة (D(OIL_NEG_CUM)) : قيمتها الاحتمالية 0.8172 أكبر من 0.05، مما يثبت عدم معنوية أثر انخفاض أسعار النفط فوراً في الأجل القصير على موازنة النرويج.

المطلب الثاني : اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجلين القصير و الطويل (wald test) :

من خلال هذا الاختبار نتحقق من ما إذا كانت القيمة الاحتمالية (Probability) أصغر من 0.05، فهناك عدم تماثل (Asymmetry)، أي أن أثر الزيادة يختلف عن أثر الانخفاض.

إذا كانت أكبر من 0.05، فهناك تماثل (Symmetry)، أي أن السوق يستجيب للزيادة والنقصان بنفس الطريقة تقريباً.

1. نموذج الجزائر :

الشكل رقم (16) : نتائج اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجل القصير لنموذج الجزائر

Wald Test: Equation: STEPWISE			
Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	0.157296	20	0.8766
F-statistic	0.024742	(1, 20)	0.8766
Chi-square	0.024742	1	0.8750

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل رقم (17) : نتائج اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجل الطويل لنموذج الجزائر

Wald Test: Equation: STEPWISE			
Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	1.371000	20	0.1856
F-statistic	1.879641	(1, 20)	0.1856
Chi-square	1.879641	1	0.1704

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

تظهر النتائج ما يلي :

في المدى القصير: بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار F حوالي 0.8766، وهي أكبر من 0.05 هذا يشير إلى وجود تماثل في الأجل القصير، أي أن استجابة رصيد الموازنة الجزائري للصدمات النفطية (صعوداً وهبوطاً) كانت متقاربة في سرعة رد الفعل اللحظي.

في المدى الطويل: بلغت القيمة الاحتمالية 0.1856، وهي أيضاً أكبر من 0.05 وبناءً عليه، يميل النموذج في حالة الجزائر إلى التماثل في الأجل الطويل، ما يعني أن الأثر النهائي لتقلبات الأسعار على رصيد الموازنة لا يظهر فجوة كبيرة بين الصدمات الموجبة والسالبة عند مستويات المعنوية.

2. نموذج الإمارات العربية

بما أن اختبار عدم التماثل في الأجل القصير لم يظهر دلالة إحصائية (متغير الصدمات الموجبة غير معنوي عند مستويات معنوية 5% و 10% عبر اختبار stepwiseLS)، فلا يمكننا الجزم، لذا تم التركيز في التحليل على علاقة التوازن في الأجل الطويل حيث تظهر الآثار الاقتصادية أكثر استقراراً.

الشكل رقم (18): نتائج اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجل الطويل لنموذج الإمارات

Wald Test:

Equation: STEPWISE

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-0.172316	24	0.8646
F-statistic	0.029693	(1, 24)	0.8646
Chi-square	0.029693	1	0.8632

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

تشير النتائج الى ما يلي :

بلغت القيمة الاحتمالية $p=0.8646$ ، وهي مرتفعة وأكبر من 0.05، هذا يشير إلى وجود تماثل في الأجل الطويل مما يوحي بأن موازنة الإمارات تنجح بمرور الوقت في سد الفجوة بين آثار التقلبات النفطية .

3.6 نموذج النرويج :

اختبار عدم التماثل في الأجل القصير لم يظهر أيضا دلالة إحصائية في حالة النرويج (متغير الصدمات السالبة غير معنوي عند مستويات معنوية 5% و 10% عبر اختبار stepwiseLS)، فلا يمكننا الجزم، لذا تم التركيز في التحليل على علاقة التوازن في الأجل الطويل حيث تظهر الآثار الاقتصادية أكثر استقرارا.

الشكل رقم (19): نتائج اختبار تماثل اثر صدمات النفط في الأجل الطويل لنموذج النرويج

Wald Test:

Equation: STEPWISE

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-5.433446	22	0.0000
F-statistic	29.52233	(1, 22)	0.0000
Chi-square	29.52233	1	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال المخرجات ما يلي :

سُجلت القيمة الاحتمالية $p=0.0000$ (أصغر من 0.05)، هذا يؤكد وجود عدم تماثل واضح في الأجل الطويل، حيث تختلف استجابة رصيد الموازنة النرويجي للصدمات الموجبة عن السالبة بشكل معنوي .

- ومنه نستخلص وجود تباين في النتائج، فبينما تميل الجزائر للتماثل في الأجلين، تُظهر الإمارات تماثل طويل الأجل فقط، في حين أن النرويج أظهرت عدم تماثل في التأثير طويل الأجل، هذا يعكس اختلاف السياسات المالية بين الدول الثلاث في التعامل مع تقلبات أسعار النفط.

- كما يمكن تلخيص النتائج في الجدول الموالي :

الجدول رقم (14) : مقارنة النتائج القياسية لأثر صدمات أسعار النفط على رصيد الموازنة للدول الثلاث

الدولة	أثر الصدمات (المدى الطويل)	أثر الصدمات (المدى القصير)	التمائل (Wald Test)
الجزائر	شامل ومعنوي: (4.38% موجب، 6.19% سالب)	حساسية حادة: (8.87% موجب، 12.34% سالب)	تمائل في الأجلين
الإمارات	متفاوت: (4.60% موجب معنوي، 5.09% سالب غير معنوي)	حساسية فورية: (أثر سالب معنوي 16.78% فقط)	تمائل طويل الأجل
النرويج	انتقائي: (3.57% سالب معنوي، 0.64% أثر صدمة موجبة غير معنوي)	حساسية منضبطة: (أثر موجب معنوي 4.92%، 0.23% سالب غير معنوي)	عدم تماثل طويل الأجل

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الدراسة القياسية

المطلب الثالث : اختبارات التشخيص و الإستقرار الهيكلي للنماذج الثلاثة

الفرع الأول : اختبارات التشخيص للنماذج الثلاثة

تُعد اختبارات التشخيص ضرورية للتأكد من سلامة النماذج المقدرّة وخلوها من المشاكل القياسية.

و في الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات على نماذج الدول الثلاث :

الجدول رقم (14): نتائج اختبارات التشخيص للنماذج الثلاثة

	Ramsey RESET	Heteroskedasticity		Serial Correlation (LM)	Jarque-Bera	
		B-P-G	ARCH			
القيمة الإحصائية	2.799542	13.33339	0.059764	0.374764	1.665018	الجزائر
القيمة الاحتمالية	0.1225	0.6482	0.8069	0.8291	0.434957	
القيمة الإحصائية	2.387504	12.38179	1.593635	1.668636	0.820645	الإمارات العربية المتحدة
القيمة الاحتمالية	0.0256	0.0540	0.4508	0.4342	0.663436	
القيمة الإحصائية	2.548211	5.032030	3.678547	4.770685	0.706440	النرويج
القيمة الاحتمالية	0.0192	0.7541	0.1589	0.0921	0.702423	

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

1. تحليل نموذج الجزائر :

- التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera): تُشير القيمة الاحتمالية 0.43 (أكبر من 0.05) إلى أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

- الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM): نلاحظ أن القيمة الاحتمالية 0.8291 أكبر من 0.05، ما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي .
- ثبات التباين (Heteroskedasticity): تُثبت قيم ARCH و B-P-G (بقيم احتمالية 0.80 و 0.64 على التوالي) خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.
- خطأ الصياغة (Ramsey RESET): القيمة الاحتمالية 0.12 تؤكد أن النموذج مصاغ بشكل صحيح ولا يعاني من حذف متغيرات هامة.

2. تحليل نموذج الإمارات العربية المتحدة :

- التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera): القيمة الاحتمالية 0.66 تؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي.
- الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM): القيمة الاحتمالية 0.43 (أكبر من 0.05) تُثبت خلو النموذج تماماً من مشكلة الارتباط الذاتي.
- ثبات التباين (Heteroskedasticity): تُشير القيمة الاحتمالية لاختبار B-P-G البالغة 0.0540 إلى أن النموذج يقع على حافة القبول، بينما يؤكد اختبار ARCH بقيمة 0.45 ثبات التباين.
- خطأ الصياغة (Ramsey RESET): القيمة الاحتمالية 0.0256 أصغر من 0.05، مما قد يشير إلى وجود بعض القصور في الشكل الدالي للنموذج، أي إفتراضه لوجود علاقة لا خطية أو حاجته لإضافة متغيرات أخرى.

3. تحليل نموذج النرويج

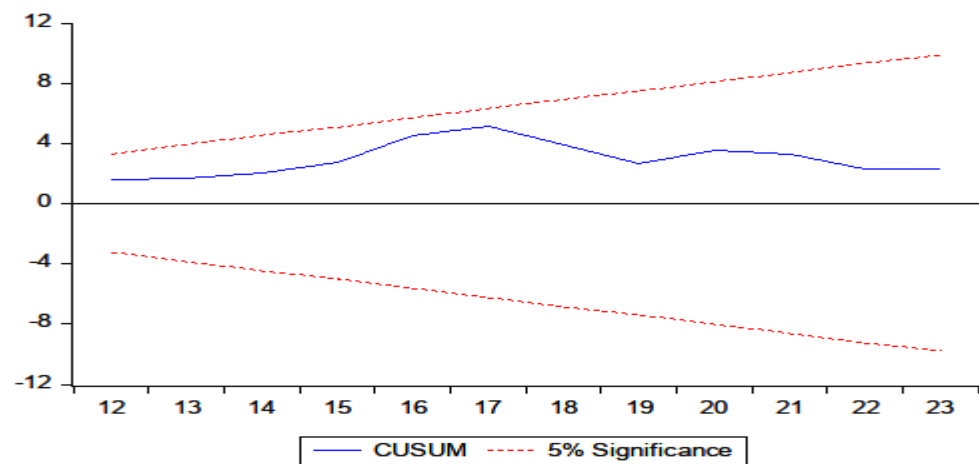
- التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera): تُظهر القيمة الاحتمالية 0.70 أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بشكل ممتاز.
- الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM): القيمة الاحتمالية 0.0921 أكبر من 0.05، مما يؤكد سلامة النموذج من الارتباط الذاتي.
- ثبات التباين (Heteroskedasticity): تؤكد قيم ARCH (0.15) و B-P-G (0.75) استقرار تباين الأخطاء في هذا النموذج.
- خطأ الصياغة (Ramsey RESET): بلغت القيمة الاحتمالية 0.0192، وهي تشبه حالة الإمارات في احتمالية عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات.

الفرع الثاني : اختبارات الإستقرار الهيكلي للنماذج الثلاثة

- يعد اختبار الاستقرار الهيكلي خطوة حاسمة للتأكد من أن المعلمات المقدرة في نماذج NARDL للدول الثلاث ثابتة عبر الزمن ولم تتعرض لصدمات هيكلية تجعل التنبؤ بها غير دقيق.
- يتم ذلك عبر اختباري مجموع البواقي التراكمية (CUSUM) ومربع مجموع البواقي التراكمية (CUSUM of Squares).
- و فيما يلي نتائج الاختبارات :

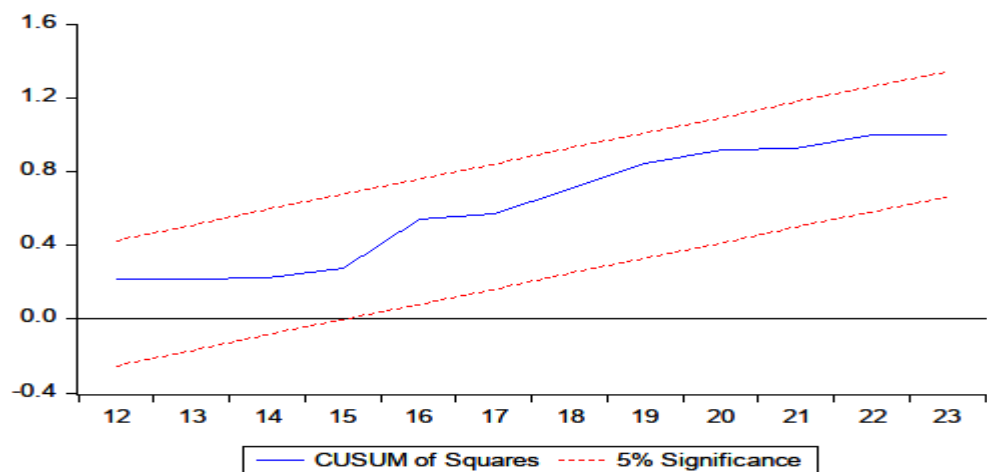
أولا : نموذج الجزائر

الشكل رقم (20): نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الجزائر (CUSUM)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل رقم (21): نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الجزائر (CUSUMQ)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

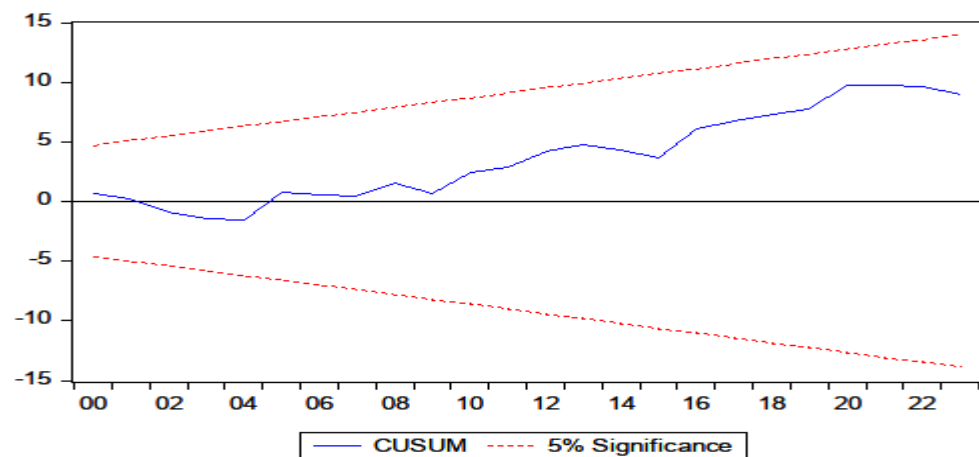
نلاحظ من خلال المنحنيات ما يلي :

عند اختبار CUSUM: يقع الخط الأزرق بالكامل داخل الحدود الحمراء المنقطة (مستوى معنوية 5%) طوال الفترة (2006-2022)، هذا يُثبت استقرار معاملات النموذج في الأجل الطويل.

عند اختبار CUSUM of Squares: نلاحظ أن المنحنى يسير بانتظام داخل حدود الثقة، مما يؤكد عدم وجود تقلبات فجائية في تباين الأخطاء، وبالتالي فإن النموذج مستقر هيكلياً.

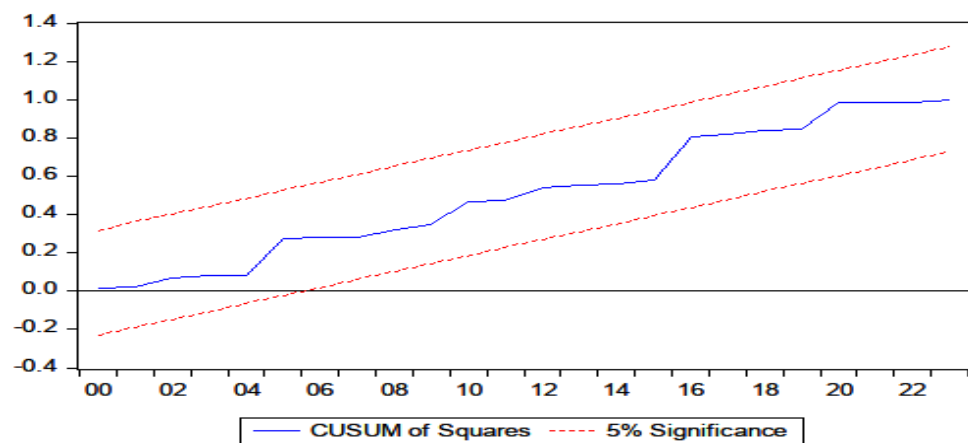
ثانيا : نموذج الإمارات العربية المتحدة

الشكل رقم (22): نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الإمارات (CUSUM)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل رقم (23): نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الإمارات (CUSUMQ)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

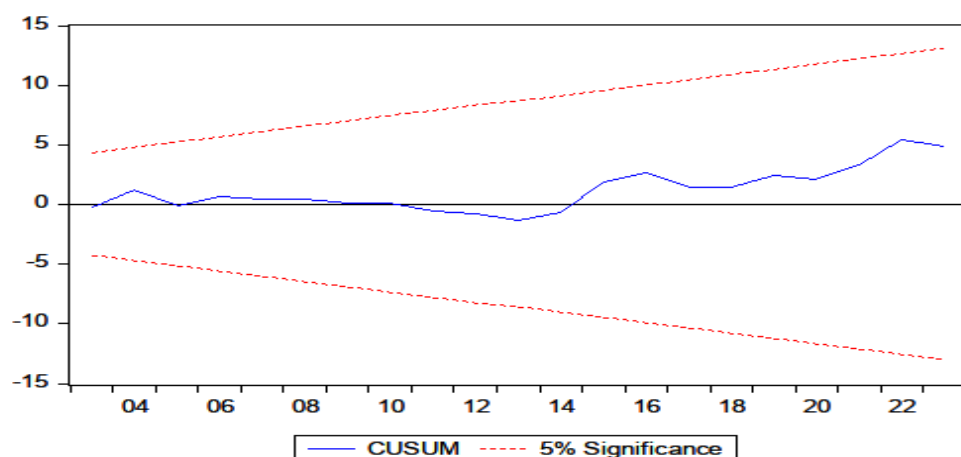
يظهر لنا من المنحنيات أنه :

عند اختبار CUSUM: نلاحظ اتجاهاً تصاعدياً للمنحنى الأزرق خاصة بعد عام 2014، لكنه يظل داخل حدود الأمان الحمراء، هذا يعكس استقرار المعلومات رغم التغيرات الاقتصادية في تلك الفترة.

و عند اختبار CUSUM of Squares: يسير المنحنى بشكل متوازٍ مع حدود الثقة وضمن نطاقها، مما يمنح النموذج صفة الاستقرار والاعتمادية في تحليل أثر صدمات النفط على الموازنة الإماراتية.

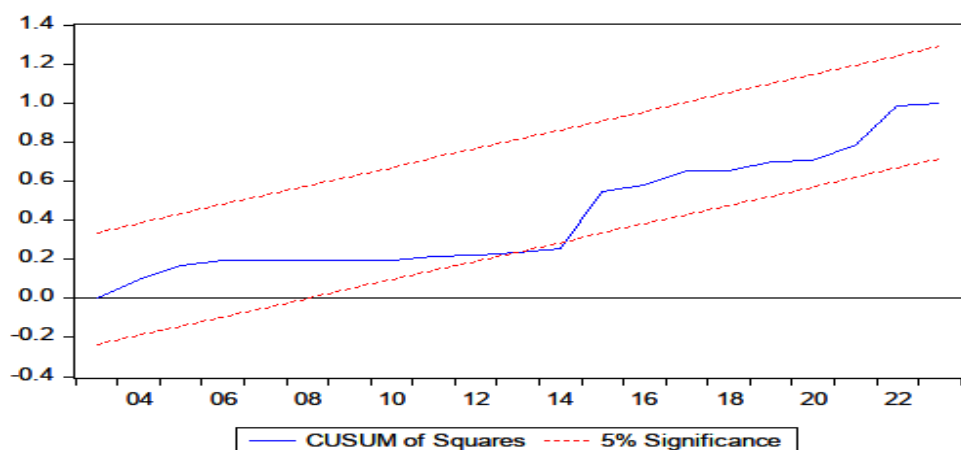
ثالثاً : نموذج النرويج

الشكل رقم (24): نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج النرويج (CUSUM)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل رقم (25): نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج النرويج (CUSUMQ)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

لدينا : اختبار CUSUM: يُظهر المنحنى استقراراً تاماً ومثالية في التوسط بين حدود الثقة، مما يعكس متانة الهيكل التقديري للنموذج النرويجي.

و اختبار CUSUM of Squares: رغم وجود قفزة بسيطة في عام 2014 (تزامن مع انهيار أسعار النفط العالمي)، إلا أن المنحنى سرعان ما استقر وعاد للمسار داخل الحدود الحمراء.

خلاصة الفصل الثاني :

ركز هذا الفصل على المقارنة العملية بين الجزائر والنرويج والإمارات من حيث استدامة موازنتها العامة، في البداية تم تشخيص هيكل الموازنة للدول الثلاث، حيث تبين أن الجزائر تعاني من عجز مزمن مستمر، بينما تحقق النرويج فوائض ضخمة بفضل إيراداتها المرتفعة ونفقاتها المتحكممة، وتتمتع الإمارات بمرونة عالية في استعادة توازنها بعد الصدمات.

ثم تم تحليل مؤشرات الاستدامة المالية، فظهرت الجزائر في وضعية حرجة مع تفاقم مستمر في الدين العام وعجز في رصيد الموازنة طوال الفترة المدروسة، في المقابل حافظت الإمارات على استدامة مالية قوية بفضل فوائضها المحققة في معظم السنوات، بينما برزت النرويج كنموذج مثالي بتحقيق فوائض نفطية مستمرة رغم ارتفاع نسبة الدين.

بعد ذلك، تمت دراسة مقارنة للصناديق السيادية الثلاثة، حيث تبين أن صندوق الجزائر تحول من آلية ضبط إلى وسيلة تمويل للعجز بسبب ارتباطه بالخزينة وغياب الاستقلالية، بينما يتمتع صندوقا النرويج والإمارات بحوكمة رشيدة وشفافية واستقلالية تسمح لهما بتحويل الربح إلى استثمارات طويلة الأجل.

أخيراً، تم تطبيق النموذج القياسي غير الخطي ذو الانحدار الذاتي الموزع (NARDL) للدول الثلاث، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع تباين في سرعة التصحيح وفي طبيعة الاستجابة للصدمات النفطية الموجبة والسالبة، مما يعكس اختلاف القدرات المؤسسية والسياسات المالية بين الدول.

الخَاتِمَة

رغم انتماء الجزائر والإمارات والنرويج إلى الدول المعتمدة تاريخياً على الموارد الريعية، إلا أن درجة توظيف هذه العوائد وآليات إدارتها تختلف بشكل جلي، إذ اتجهت النرويج والإمارات نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمار طويل الأجل عبر آليات مالية وصناديق سيادية فعالة، في حين لا تزال الجزائر تواجه تحديات أكبر في تقليص التبعية للإيرادات النفطية، وهو ما يجعل دراسة تباين استدامة الموازنة العامة بين هذه النماذج محل أهمية تحليلية.

كما يمكن القول أن المعضلة الحقيقية التي تواجه استدامة الموازنة العامة في هذه الدول لا تكمن في حجم الموارد الطبيعية أو تقلبات أسعارها فحسب، بل في طبيعة المنظومة المؤسسية التي تدير هذه الثروة، أثبتت الدراسة أن أحادية القاعدة الإنتاجية لا تمثل ضماناً للاستقرار المالي، بل هي مصدر للمخاطر الهيكلية، كما لاحظنا في الشكل رقم (1) من المبحث الأول للفصل الثاني بمنحى الجزائر و الإمارات 1970-2021، الذي يظهر نسب الإعتماد على الربيع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنرويج، و التي أظهرت استقراراً لافتاً في نسب اعتمادها على الربيع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس نجاحها في تقليص التبعية الهيكلية للنفط حيث يعكس انخفاض اعتمادها على النفط وتنوع قاعدتها (صناعية وخدمية) استقلال موازنتها عن تقلبات الأسواق.

وفرة هذا النوع من الربيع قد تتحول إلى لعنة (كما في حالة الجزائر) إذا لم تخط بسياج من القواعد المالية الصارمة والحوكمة المستقلة، إلا أن الإمارات كنموذج استثنائي في فك الارتباط التدريجي عن التبعية النفطية، عبر تبني سياسات تكاملية تتسق مع البروتوكولات الدولية، يمنح اقتصادها حصانة ضد التقلبات المالية العالمية، ويعزز من جاذبيتها الاستثمارية وقدرتها على إدارة الأزمات، وهو ما تؤكده معطيات دراسة (بقة و عز الدين، 2024).

في حين أكدت المقارنة بين الصناديق السيادية الثلاثة أن الحوكمة الرشيدة والشفافية والاستقلالية عن الموازنة العامة هي العوامل الحاسمة التي تحول الربيع من لعنة إلى نعمة، فصندوق النرويج والإمارات يتمتعان باستقلالية قانونية ورقابة فعالة وتنويع في الموارد، بينما يعاني الصندوق الجزائري من غياب هذه العناصر.

بينما من الناحية القياسية أظهر نموذج NARDL تبايناً جوهرياً في طبيعة استجابة الدول الثلاث للصدمات النفطية، يعكس اختلاف هياكلها الاقتصادية ودرجة تنويعها، فالنرويج التي حققت تنوعاً اقتصادياً حقيقياً واستقلالية مالية عن الربيع النفطي، تظهر عدم تماثل في الأجل الطويل مع حساسية منضبطة اتجاه الصدمات، إذ لم يعد النفط المصدر الرئيسي لتمويل موازنتها، مما يجعل تأثير ارتفاع الأسعار مختلفاً عن تأثير انخفاضها، أما الإمارات أظهرت النتائج حساسية حادة وفورية للموازنة تجاه الصدمات السالبة في الأجل القصير، مما يعكس ارتباطاً آتياً قوياً بالتقلبات السعرية. ومع ذلك، تشير النتائج في الأجل الطويل إلى تأثير معنوي في الموازنة من جانب الصدمات الموجبة، ما يؤكد أن الموازنة الإماراتية لا تزال تفتقر إلى الاستقلال المالي عن الإيرادات النفطية.

في المقابل، الجزائر تظهر تماثلاً في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يُعزى إحصائياً إلى ظاهرة الارتباط العضوي بين الإيرادات الريعية والإنفاق العام، في ظل غياب مصدات مالية (عدم فعالية الصندوق السيادي) كفيلة بفك هذا الارتباط أو تحديد أثر الصدمات.

و يمكننا الإجابة على إشكالية الدراسة بأن استدامة الموازنة في الدول الثلاث محل الدراسة تتباين تبعاً للفرق الواضح في مستوى التنوع الاقتصادي، كما أن مساراتها المالية مختلفة بشكل واضح فالجزائر عالقة في دائرة عجز مزمن كما تبين من خلال الجدول رقم (1) إذ أن الإيرادات تتراجع دون تقليص موازٍ للنفقات، والدين العام يتضاعف تقريباً كل بضع سنوات ليتجاوز 55% من الناتج المحلي، مع غياب الحوكمة الرشيدة لصندوقها السيادي مما يعكس استدامة هشة رهينة تقلبات النفط.

الإمارات، بالمقابل، تتمتع بمرونة مالية عالية، فوائض في معظم السنوات و تعافٍ سريع من الصدمات ودين عام منخفض، لكنها لا تزال تظهر تبعية للنفط رغم تنوع اقتصادها، أما النرويج، فهي النموذج الأمثل إنضباط في الإنفاق، فوائض ضخمة مستمرة (تجاوزت 60% من الناتج المحلي في 2022) كما يتبين من الجدول رقم (6)، وقدرة فائقة على امتصاص الصدمات، مما يجعل استدامة موازنتها الأقوى والأكثر متانة بين الدول الثلاث.

وقد أثبتت الفرضية (أ) إذ يؤدي ضعف التنوع في الجزائر إلى استدامة هشة وعجز مزمن فهي كما تبين مما سبق من الفصل الأول أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط رغم مساعي التنوع، بينما يمنح التنوع الإمارات مرونة مالية عالية وتعافياً سريعاً، وتتفوق النرويج بربط التنوع مع الحوكمة الرشيدة لتحقيق أقوى استدامة وفوائض ضخمة، و تأكدت الفرضية (ب) إذ يوجد تباين في طبيعة تأثير صدمات أسعار النفط على استدامة الموازنة من دولة لأخرى، باختلاف درجة اعتمادها على الربيع النفطي، إذ تظهر الجزائر تماثلاً (ارتفاع وانخفاض الأسعار يؤثران بنفس الدرجة تقريباً)، أظهرت النرويج حساسية انتقائية تعكس نجاح آليات الفصل المالي التام و قاعدتها المالية، سجلت الإمارات استجابة حادة للصدمات في الأجل القصير، ما يثبت أن موازنتها لا تزال مرتبطة هيكلياً بالنفط، رغم ما يتمتع به الاقتصاد الإماراتي من مرونة هيكلية وقدرة عالية على التنوع الاقتصادي، كما نقبل الفرضية (ج) أي أن التباين في استدامة الموازنة العامة يرتبط باختلاف درجة رشادة و شفافية اليات إدارة الموارد الريعية، حيث أظهرت النرويج و الإمارات إستراتيجيات و أساليب أكثر كفاءة في التنوع الاقتصادي و إدارة فوائض الموازنة و حوكمة الصناديق السيادية التابعة لها، مما نجم عنه تحقيق مستويات أعلى من الاستدامة المالية للموازنة العامة مقارنة بالجزائر التي كان لها محدودية في التنوع الاقتصادي و عجز متكرر في الموازنة العامة.

بناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها:

- ضرورة الإصلاح المؤسسي العاجل للصندوق الجزائري عبر فصله عن الخزينة وإنشاء هيئة مستقلة لتسييره.

- العمل على تنوع الاقتصاد الجزائري عبر تطوير قطاعات غير نفطية.

- يقتضي ضمان استدامة الموازنة العامة في الجزائر فك الارتباط العضوي بين الإنفاق العام والإيرادات النفطية، عبر تحويل العوائد الربعية إلى استثمارات بدل إستهلاكها في النفقات الجارية.

- بناء هياكل رقابية مستقلة تمنع الفساد و سوء إدارة الموارد الطبيعية.

- وضع استراتيجية واضحة للخروج التدريجي من التبعية الربعية عبر تقليص نسبة الإيرادات النفطية من الموازنة العامة للجزائر، وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل شرائح أوسع.

أما آفاق الدراسة فتتمثل فيما يلي :

تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث مستقبلية لتوسيع نطاق المقارنة ليشمل دولا أخرى ذات هياكل مالية مختلفة، و إمكانية دمج فترات زمنية أطول و بيانات أحدث لتعزيز دقة النتائج، كما يمكن التعمق أكثر في إحدى جوانب هذا البحث كتحليل بيانات مؤشرات التنويع الاقتصادي، أو دراسة معمقة في حوكمة الصناديق السيادية و قواعدها المالية، و كذا يمكن مقارنة نتائج قياس مختلف مؤشرات الاستدامة المالية كمتغيرات تابعة و ربطها بمتغيرات مستقلة من نفس النوع.

قَائِمَةُ الْمَرَاجِعِ

المراجع باللغة العربية :

المذكرات و الأطروحات :

1. بريوات، م.، ولعويوة، ص. ا. (2022). الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية: دراسة حالة ابوظبي - النرويج - الجزائر [مذكرة ماستر غير منشورة]. جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل.
2. بلهادي، ز.، و باسعيد، ع. (2024). تحديات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية - دراسة حالة الدول العربية المصدرة للنفط - [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان.
3. الحاج، ز. (2024). دور الاستدامة المالية في تحقيق الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار البترول: دراسة حالة الجزائر (2000-2022) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة زيان عاشور بالجلفة.
4. دينار، ك. ح. (2023). الاقتصاد الريعي وتحديات الاستدامة المالية في العراق / دراسة تحليلية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بابل.

المجلات والمؤتمرات

5. بقعة، ك.، وعزالدين، ع. (2024). التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط: الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 9(2)، 231-252.
6. بن مرزوق ع.، وزروقة ا. (2024). الاقتصاد الريعي واشكالية بناء الدولة في الجزائر. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 8(1).
7. حجرية، ع. م. (2022). لعنة الموارد الطبيعية: اختبار تجريبي لعينة من البلدان النفطية باستخدام نماذج بانال الديناميكية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 6(2)، 393-410.
8. حمدان، م. (2025). أثر غياب الموازنة العامة وقطع الحساب وحساب المهمة على السياسة المالية للدولة. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 33(3)، 962-1012.
9. حميد، ع. م. (2025). نظرة في واقع الاقتصاد العراقي الريعي وتجارب الشعوب في الإصلاح المستدام: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة التنويع الاقتصادي، 6(2)، 5-21.

10. الحوتة، أ. ع. (2021). تقدير دالة الاستهلاك تحت فرضية الدخل الدائم حالة ليبيا. مجلة جامعة بنغازي العلمية، 34(2)، 110-117.
11. خليل، ر. ن. ي.، والعركوب، ه. م. ع. (2025). إشكالية الاستدامة المالية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام في دول متقدمة مختارة للمدة 2004-2022. مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، 7(2)، 36-57. <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.3>
12. سعدي، ه.، وشريف، م. (2024). التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير في ظل رؤية المملكة 2030 للفترة (2016-2022). مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 9(1)، 149-162.
13. سايب، ف.، وبوشامة، م. (2022). السياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازي خلال الفترة (2000-2020): دراسة حالة صندوق ضبط الموارد في الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 7(1)، 225-237.
14. صحراوي، ج. د.، وعدوكة، ل. (2025). لجنة الموارد الطبيعية وأثرها على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك في ظل تطوير بيئة أعمالها. دراسات اقتصادية، 19(1)، 335-349.
15. عابد، م. خ.، وعطية، أ. ع. ص. (2025). تحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية في معدل التضخم في العراق: دراسة اقتصادية كمية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004-2022. مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، 7(عدد خاص بالمؤتمر)، 474-492. <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.30>
16. علي، س. ح. (2024). كفاءة أدوات السياسات النقدية والمالية في تعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي - (2010-2021) دراسة تحليلية. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 3(2)، 127-147. <http://doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.6>
17. عمر، س. أ. ع. (2026). دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م). مجلة العلوم الشاملة، 10(39).
18. قروف، م. ك.، والعمراوي، س. (2020). قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018). مجلة مجاميع المعرفة، 6(2)، 11-30.
19. الكواز، س. م.، وحسين، ع. ع. (2019). الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص. المجلة الأكاديمية لجامعة نورو، 7(2)، 202-215. <http://doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.6>

20. مبارك ع. ا. (2021). اقتصاد الريع وانعكاساته السلبية على السلم الاجتماعي. *الإحياء*, 21(2), 1017-1036.

21. المشهداني، أ. إ.، ومحمد، س. ع.، وحمد، ع. ع. (2025). أثر صافي الموازنة العامة والحساب الجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2023). *مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية*, 7(ملحق مؤتمر)، 194-213.

المراجع باللغة الأجنبية

Dissertations and Theses

22. Pantelias, M. (2024). *Rentier states in the MENA region and the impact of energy transition* [Master's thesis, University of Piraeus].

Journals and Conferences

23. Ali, S. H. (2024). The efficiency of monetary and financial policies tools in enhancing financial sustainability in the Iraqi economy-(2010-2021) analytical study. *Economics and Administrative Studies Journal (EASJ)*, 3(2), 106-125.
24. Al-Wuraimi, M. B. B. B. A., & Alwan, W. H. (2023). Measuring the impact of oil price fluctuations on the budget deficit. *American Journal of Business Management, Economics and Banking*, 16, 164-180.
25. Almarshadani, A. I., Mohammed, S. A., & Hamad, A. A. (2025). The impact of the net public budget and current account on economic growth in Iraq for the period (2004-2023). *Journal of Business Economics for Applied Research*, 7(Conference), 194-213.
<https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.13>
26. Ashiru, Y. (2025). *Three common mistakes in the application of the NARDL approach in empirical research* (SSRN Scholarly Paper No. 5230687). <https://doi.org/10.2139/ssrn.5230687>
27. Behiani, R. (2025). The Asymmetric Impact of Oil Price Shocks on the Budget Deficit: Evidence from a Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) Model. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies*, 8(2), 794-812.
28. Dadgar, Y., & Orooji, Z. (2020). Dutch disease, rentier state, and resource curse: A characteristic triangle and ultra challenge in the Iranian economy. *Iranian Economic Review*, 24(1), 129-157.
29. Ekan, A. E., Udo, E. G., Akpan, O. M., & Sunday, A. E. (2026). An empirical assessment of permanent income hypothesis: Evidence from households consumption patterns in North-East Senatorial District of Akwa Ibom State. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 26(2), 428-442. <https://doi.org/10.9734/ajeba/2026/v26i22188>
30. Eman, D. (2021). The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth: Evidence from Ethiopia. *Applied Journal of Economics, Management and Social Sciences*, 2(2), 10-15.
<https://doi.org/10.53790/ajmss.v2i2.12>

31. Hassan, R. A. A. (2024). Dutch Disease and the Future of the GCC Economies. *J Invest Bank Finance*, 2(1), 01-15.
32. Magdich, A., Szenderák, J., & Harangi-Rákos, M. (2021). Economic diversification in resource-based economies: Norway experience. *Pressburg Economic Review*, 1(1), 27–36.
<https://doi.org/10.5281/zenodo.7517205>
33. Mazzucato, M., Ryan-Collins, J., & Gouzoulis, G. (2023). Mapping modern economic rents: The good, the bad, and the grey areas. *Cambridge Journal of Economics*, 47(3), 507–533.
<https://doi.org/10.1093/cje/bead013>
34. Meng, Y., & Telesca, G. (2025). Sovereign wealth funds and sustainable development: A case study based on Norwegian Government Pension Fund Global and Abu Dhabi Investment Authority. *Proceedings of the International Conference on Economic Management and Intelligent Society (EMIS 2025)*.
35. Ouchenane, A. (2021). The Rentier State Structure and its Effects on Violent Internal Conflicts -Nigeria As a Case of Study-. *Dirassat & Abhath Review*, 13(3), 161–176.
36. Ozili, P. K. (2022). Sustainability and sustainable development research around the world. *Managing Global Transitions*, 20(3), 259–293. <https://doi.org/10.26493/1854-6935.20.259->
37. Rodríguez Abraham, A. R., García Juárez, H. D., Sánchez García, I. E., & Arias Pereyra, G. P. (2026). Dutch disease and the structural sustainability of the manufacturing sector: Empirical evidence from Peru. *Sustainability*, 18(1), 32. <https://doi.org/10.3390/su18010032>
38. Shami, H. O. (2025). Budget deficit financing and its economic impacts: A case study of Iraq for the period (2004-2023). *American Journal of Economics and Business Management*, 8(7), 3643–3650. <https://www.globalresearchnetwork.us/index.php/ajebm>
39. Shehab, E. (2021). On the Limits of Rentier State Theory: An epistemological Insight. *Asian Social Science*, 17(8).
40. Schwerhoff, G., Edenhofer, O., & Fleurbaey, M. (2020). Taxation of economic rents. *Journal of Economic Surveys*, 34(2), 398–423. <https://doi.org/10.1111/joes.12340>
41. Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-Nimmo, M. (2013). Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework. In W. C. Horrace & R. C. Sickles (Eds.), *Festschrift in honor of Peter Schmidt*. Springer. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1807745>
42. Vîntu, D. (2025). *Budget Deficit, Primary Deficit and Ponzi Games. (Working Paper)*.
43. Walker, S. (2023). Rentier state theory 50 years on: New developments. *Frontiers in Political Science*, 5, 1120439. <https://doi.org/10.3389/fpos.2023.1120439>
44. Yun, W. S., Samsu, S. H., Yassin, J., Taasim, S. I., & Madli, F. (2023). Household consumption function based on permanent income hypothesis: A systematic review. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 12(1), 121–134.
<http://dx.doi.org/10.6007/IJAREMS/v12-i1/16654>

43. وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للتوقعات والسياسات (DGPP). (2024). *المالية العامة*.

<https://dgpp.mf.gov.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9/-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%a9-2>

44. Abu Dhabi Investment Authority. (2025). *ADIA 2025: Abu Dhabi Investment Authority self-assessment report*. <https://www.adia.ae>
45. Cohen-Setton, J., Montiel, P., & Zoli, E. (2025). Chapter 1: IMF tools and analysis underpinning fiscal policy advice, 2008–23. In *Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund Report*. International Monetary Fund.
<https://ieo.imf.org/-/media/ieo/files/evaluations/completed/12-16-2025-imf-advice-on-fiscal-policy/fp-bp4-chapter-1-imf-tools-and-analysis-underpinning-fiscal-policy-advice.pdf>
46. Federal Reserve Bank of St. Louis. (2026). *Global price of Brent Crude* [Data set]. FRED Economic Data. <https://fred.stlouisfed.org/series/DCOILBRENTU>
47. Global SWF. (2026). *Global SWF Data Platform*. <https://globalswf.com>
48. International Monetary Fund. (2026, April 15). *World Economic Outlook (WEO) via IMF Data Explorer* [Data set]. <https://data.imf.org/en/Data-Explorer>
49. Ministry of Finance. (2022, October 7). *The Norwegian fiscal policy framework*. Regjeringen.no.
<https://www.regjeringen.no/en/topics/the-economy/economic-policy/economic-policy/id418083/>
50. Madzarevic-Sujster, S. (2025, February). *Climate fiscal risks, resilience and sustainability* [PowerPoint slides]. The World Bank. <https://www.worldbank.org>
51. Ministry of Finance. (2022, October 7). *The Norwegian fiscal policy framework*. Regjeringen.no.
<https://www.regjeringen.no/en/topics/the-economy/economic-policy/economic-policy/id418083/>
52. NBIM . (n.d.). *About the fund*. <https://www.nbim.no/en/about-us/about-the-fund/>
53. Norges Bank Investment Management. (2015). *Annual report 2015*. <https://www.nbim.no>
54. Norges Bank Investment Management. (2020). *Annual report 2020*. <https://www.nbim.no>
55. Norges Bank Investment Management. (2025a). *Annual report 2025*. <https://www.nbim.no>
56. Norges Bank Investment Management. (2025b). *The fund's value* [Data set].
<https://www.nbim.no/en/investments/the-funds-value/>
57. OECD. (2025). *General government deficit (indicator)*.
<https://www.oecd.org/en/data/indicators/general-government-deficit.html>
58. World Bank. (n.d.). *Oil rents (% of GDP) - Algeria, Norway, United Arab Emirates* [Data set].
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=DZ-NO-AE>